النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵉ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ

• العدد : 451
من 24 الى 30 مارس 2022
تصدر كل خميس
• الثمن : 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

كلمة العدد

الجماهير بين كماشة الغلاء وتدهور القدرة الشرائية

سمة الوضع الاجتماعي ببلادنا هذه الأسابيع هي الارتفاع المهول لأسعار المواد الأساسية في معيشة الجماهير الشعبية. لقد أصبح الغلاء حديث الناس، ومصدر انشغال الكادحين. للغلاء أسبابه العميقة لا تريد الكتلة الطبقية السائدة وأجهزة دولتها كشفها ولذلك تسارع إلى لفت الأنظار إلى أسباب عرضية او ظرفية وهامشية. أما الإعلام الرسمي الرجعي و"خبراء" المنظومة السائدة، فإنهم يكتفون بالتشخيص السطحي لظاهرة الغلاء وفي أحسن الأحوال متابعة نتائجه وانعكاساته. بينما القوى المناضلة وخاصة منها المعبرة عن مصالح الطبقة العاملة والكادحين فإنها تتناول الغلاء كظاهرة بنيوية ملازمة لنمط إنتاج الرأسمالية التبعية المهيمن ببلادنا ومرتبط عضويا بعملية ضرب وإضعاف القدرة الشرائية للطبقات الاجتماعية الأساسية في المجتمع. إن الغلاء هو نتيجة الاحتكار وإطلاق يد البرجوازية الطفيلية لنهب جيوب العمال والطبقات الشعبية بغرض مراكمة الثروة وحل أزماتها البنيوية على كاهل هذه الجماهير.

إن الاختيارات الإستراتيجية للدولة هي ما يضع المغرب في خدمة التقسيم الدولي للعمل بمعنى تسخيره لخدمة مصالح الشركات الامبريالية الكبرى وخدامها وسماسرتها بالمغرب. هكذا مثلا يتحول المغرب الى مصدر للمنتجات الفلاحية المخربة للتربة والمستنفدة للثروة المائية، وفي نفس الوقت تضعه هذه القسمة الدولية في صف البلدان المستوردة للقمح والشعير والذرة والحبوب الزيتية والسكر. فيصبح غذاء الشعب مستورد وعرضة لتقلبات السوق الدولية وشراهة المستوردين والمخزنين والموزعين وباعة الجملة ونصف الجملة. نفس الأمر يصح على المحروقات إذ فرط النظام القائم في الصناعة المغربية لتكرير النفط وهي كانت تمكن من توفير الحد الأدنى المعقول من احتياجات المغرب وبأسعار قارة نسبيا متخلصة من تدخل سلسلة من السماسرة والاحتكاريين واللصوص. هذه هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ارتفاع الأسعار وافتعال موجات الغلاء، وتحاول الكتلة الطبقية التمويه عليها والتغطية على وجودها لأنها تفضح الطابع الطبقي الطفيلي لكمشة من المسيطرين على مقاليد البلاد.

يجد الغلاء سببه أيضا في تدهور القدرة الشرائية للجماهير وقد تبدو هذه القضية غريبة وغير مفهومة لكن ببعض التفكير المتروي نستطيع ان نربط بين تدهور القدرة الشرائية والغلاء وبكون الغلاء كعملية نهب من طرف البرجوازية الطفيلية يهدف الى دفع الجماهير الكادحة وفي مقدمتها الطبقة العاملة الى حافة الفقر حتى يتسنى الضغط على العمال لتحقيق هدفين مرتبطين الأول هو هشاشة فرص الشغل أمام العمال لأنهم يرون أمام المعامل والضيعات المئات من العاطلين ينتظرون أدنى فرصة لقبول ما يقترح عليهم من عمل وبأي أجر وهذا هو الهدف الثاني أي الضغط على العمال من أجل تخفيض أجورهم أو على الأقل تجميدها ورفض مطالب الرفع من الأجور لمدد طويلة جدا.

هكذا يتضح الارتباط الجدلي بين الغلاء والضرب المتواصل للقدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات. لهذا يعتبر النضال ضد هذين الآفتين، مرتبط ارتباطا متينا وغالبا ما يتم تغافله. فالنضال من أجل تحسين القدرة الشرائية عبر الزيادة في الأجور والتخفيض من الضرائب المباشرة وغير المباشرة هو نضال من أجل كبح الغلاء، لكن مع ذلك تبقى الفرصة سانحة للاحتكاريين والسماسرة في اللعب في الأسعار ورفعها، لذلك يعتبر رفع شعار ربط الأجور بالزيادة في الأسعار مطلبا سديدا يجيب بشكل معقول وسديد على مواجهة الاستغلال الذي يتعرض له العمال في مواقع الإنتاج وعلى النهب الذي يتعرض له العمال ومعهم باقي الطبقات الاجتماعية في الأسواق ومواقع المعاملات التجارية المختلفة.

على القوى المناضلة أن تنجز تحقيقاتها حول الغلاء وتدهور القدرة الشرائية وأن تبسط نتائج هذه التحقيقات وتبلور الخطط النضالية الكفيلة بتسليح القطاعات النقابية والجمعوية والحزبية والتنظيمات الشعبية مما سيساعد على نهوض نضالي جماهيري واسع يمكن من مواجهة الكتلة الطبقية السائدة ويطيح باختياراتها الإستراتيجية وإقامة سياسات تضمن السيادة الغذائية والطاقية وفي الأدوية وغيرها من الاحتياجات الأساسية لمعيشة شعب حر ومكافح.

ضيف العدد : العربي حنان

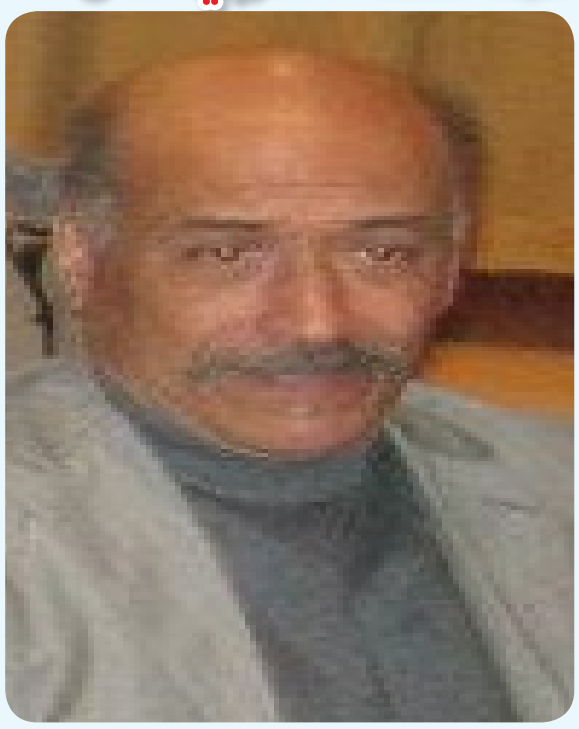

الأسعار قابلة للارتفاع وكذا للانخفاض، حسب منطق اقتصاد السوق، لكننا نجد هذا الارتفاع بنيويا بالمغرب، خلافا للاقتصادات المماثلة.

النهج الديمقراطي يتضامن مع الفلاحين الكادحين والجماهير القروية في مواجهة الجفاف وارتفاع الأسعار 2

الهيكل الجيوستراتيجي الجديد وموقع المغرب فيه 6

الحراك الثوري في السودان بين مطرقة التسوية وصمود الجماهير 12

الشباب والنضال الجماهيري ضد الإمبريالية والفاشية الجديدة 13

السحب : ANTEPRIMA
jaridanahj@yahoo.fr www.annahjaddimocrati.org
عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

النهج الديمقراطي يتضامن مع الفلاحين الكادحين والجماهير القروية في مواجهة الجفاف وارتفاع الأسعار

كل الدعم للفلاحين الكادحين والجماهير القروية ببلادنا،

في مواجهة آثار الجفاف وتداعيات السياسات الفلاحية الطبقية خادمة ملاكي الأراضي الكبار والمسؤولة عن نهب الأراضي الفلاحية واستنزاف الثروة المائية

يتابع النهج الديمقراطي بقلق واستياء بالغين تفاقم أوضاع البادية المغربية والفلاحين الكادحين، نتيجة للانحسار القياسي للتساقطات المطرية وبفعل تفاقم تأثير الاختيارات الفلاحية الطبقية

التي فرضها وكرسها المخزن منذ الاستقلال الشكلي، والتي أدت الى تعميق بؤس القرويين نساء ورجالا وتفقير الفلاحين الكادحين واستنزفت احتياطي البلاد المائي وعمقت اختلال الميزان التجاري الفلاحي بشكل غير مسبوق وكرست تبعية بلادنا لأسواق الغذاء الدولية. كما يتابع النهج الديمقراطي عن كتب تهافت الدعاية الرسمية لبرنامج مواجهة آثار الجفاف الذي تم إعداده لدر الرماد في العيون وصرف الأنظار عن طبيعة الأزمة في العالم القروي وربطها بالتحولات المناخية فقط، للتغطية على جرائم الاستنزاف البشع للفرشة المائية وتهديد التنوع البيولوجي الفلاحي المحلي والاستحواذ على أراضي الدولة الفلاحية والاستيلاء على الأراضي السلالية وهدر ونهب ملايير الدراهم سنويا في شكل استثمارات عمومية وإعانات وقروض استفاد منها ملاكو الأراضي الكبار والشركات الفلاحية متعددة الاستيطان، أزمة سببها جر الفلاحة المغربية لخدمة السوق العالمية والتوازنات المالية بما يخدم مصالح الكتلة الطبقية السائدة وفق املاءات الدوائر المالية العالمية.

وعليه فإننا في النهج الديمقراطي:

نعبر عن إدانتنا لاستمرار نفس الاختيارات المخزنية التي ألحقت ضررا بالغا بالفلاحة المغربية والفلاحين الكادحين وعمقت أزمة العالم القروي ببلادنا، ونطالب بالتخلي عن النموذج الفلاحي المرتكز على الفلاحة التصديرية التخريبية، وتعويضه بنموذج يرهن السياسات الفلاحية بحاجة بلادنا لتحقيق سيادتها الغذائية وبضرورة حماية مواردنا المائية وببناء عالم قروي تسوده الكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان بكل ابعادها.

نطالب الدولة بالدعم المالي المباشر للفلاحين الكادحين لضمان عيش أسرهم في ظل الجفاف والارتفاع المهول لأسعار المواد الغذائية والبذور والاسمدة والمحروقات ووسائل الإنتاج الاخرى، وبتعويضهم عن خسائرهم وإعفائهم كليا من تسديد القروض ودعمهم لاستئناف نشاطهم في الموسم الفلاحي المقبل.

ندعو عموم الفلاحين الكادحين نساء ورجالا لبناء وتقوية تنظيماتهم الذاتية المستقلة وفي مقدمتها النقابات الفلاحية ونهيب بالقوى التقدمية لتحفيز ودعم نضالات الفلاحين وجماهير القرويين من أجل فرض اختيارات فلاحية شعبية تشكل أساسا صلبا لتحقيق التنمية القروية الفعلية وتضمن السيادة الغذائية لبلادنا في اطار اصلاح زراعي شامل يضمن للفلاحين المعدمين والفقراء وللفلاحين الكادحين عموما حقهم في الأرض والموارد الطبيعية ويحدد الحد الأقصى لملكية الأرض وينزع الأراضي التي لا تقوم بدورها الاجتماعي ويشجع الفلاحة العائلية والتعاونية ويجعلها العمود الفقري للإنتاج الفلاحي؛ سياسة فلاحية وطنية مناهضة لهيمنة الاحتكار والشركات متعددة الاستيطان وتنهي ما يسمى "اتفاقيات التبادل الحر" باعتبارها أدوات سياسية واقتصادية بيد الامبريالية لإدامة سيطرتها على مقدرات شعبنا.

وفي الختام يؤكد النهج الديمقراطي أن إنهاء التبعية الغذائية وفرض الاصلاح الزراعي المنشود والنهوض بأوضاع العالم القروي رهين بتعبئة وتنظيم الفلاحين الكادحين وبتحالفهم الاستراتيجي مع الطبقة العاملة في النضال إلى جانب كافة الفئات المهمشة والمقصية من أجل التخلص من النظام المخزني والهيمنة الامبريالية وسيطرة الكتلة الطبقية السائدة وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية بأفق اشتراكي.

النهج الديمقراطي يطالب بمحاسبة المسؤولين عن فاجعة غرق بحارة

تلقت الكتابة المحلية بأسى وحزن عميقين خبر فاجعة وفاة سبعة بحارة على إثر غرق قاربهم قرب مدخل ميناء الجديدة يوم الاربعاء 9 مارس 2022.

إن الكتابة المحلية، إذ تتقدم بأحر تعازيها وأصدق مواساتها لعائلات الضحايا ،فإنها :

- تعتبر أن هذه الفاجعة ماهي إلا حلقة ضمن سلسلة من الفواجع التي تصيب بحارة الصيد التقليدي بالسواحل المغربية بسبب غياب الشروط والوسائل الضرورية للصيد البحري الآمن من مراكب مجهزة بوسائل العمل والإنقاذ والاتصال الحديثة ، وغياب وحدات بحرية للإنقاذ والتدخل مجهزة بالوسائل الطبية الحديثة، بالإضافة إلى ما يعرفه قطاع الصيد التقليدي من فوضى في تسليم رخص الصيد وغياب المراقبة اللازمة لفرض الشروط القانونية المنظمة لمهنة الصيد البحري .

- تحمل مندوبية الصيد البحري وكافة السلطات المتدخلة في القطاع مسؤولية وقوع هذه الفاجعة وتداعياتها الإجتماعية والإنسانية على أسر وعائلات الضحايا.

- تطالب بفتح تحقيق قضائي مستقل ونزيه لتحديد أسباب هذه الفاجعة ومحاسبة المسؤولين عن حدوثها، وإنصاف عائلات الضحايا.

- تعلن تضامنها مع شغيلة قطاع الصيد البحري بإقليم الجديدة. وتطالب بتمكينها من كافة حقوقها في أجور عادلة وضمان إجتماعي وتغطية صحية وشروط عمل مناسبة تحترم كرامتهم وحقهم في الصحة والسلامة.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

بني تجيت

استمرار احتجاجات ساكنة بني تجيت

واصلت ساكنة بني تجيت بإقليم فكيك احتجاجاتها يوم 2 مارس 2022 بعدما تبين لها أن دعوة السلطة للحوار ما هو سوى خدعة لربح الوقت وامتصاص غضب المحتجين.إذ سرعان ما عادت إلى أسلوبها القمعي المعهود حيث أقدم جهاز الدرك على استدعاء عدد كبير من المناضلين والشباب والمواطنين الذين شاركوا في الاحتجاجات واتهامهم بالتجمهر والتحريض.

وفي اليوم الموالي للاحتجاج أي في 3 مارس تم فتح حوار مع وفد يمثل الساكنة من طرف المجلس الجماعي والسلطة المحلية حول الملف المطلبي للساكنة، لكن جل المطالب لم تتم الاستجابة لها.مما يعني أن الساكنة ينتظرها مزيد من النضال والصمود لتحقيقها .

ويذكر أن ساكنة البلدة تخوض ومنذ مدة طويلة نضالات واحتجاجات ضد التهميش والبطالة والغلاء وغياب الخدمات العمومية.

خنيفرة

في تطورات ملف اختلاسات مركز تصفية الدم

- أجلت المحكمة الابتدائية بخنيفرة جلسة محاكمة المتابعين في ملف " اختلاس مركز الدياليز" إلى يوم 24 مارس 2022 وذلك بناء على ملتمس دفاع أطراف القضية بعد ضم ملف احد الموقوفين الجدد الذي جرى تقديمه في حالة اعتقال إلى الملف الأصلي.

للإشارة فان "ملف الدياليز" يتابع فيه 11 متهما- ثلاثة في حالة سراح- بتهم خيانة الأمانة واختلاس أموال عمومية والاحتيال والتسبب للغير في أمراض وإصابات عن طريق الإهمال والإخلال بالحياء العلني واستعمال إقرارات تتضمن وقائع غير صحيحة والتلاعب في ملفات التامين الصحي ...

ويرجع الفضل الكبير لفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في إثارة وفضح هذا الملف ومساندة ضحاياه من مرضى القصور الكلوي والمطالبة برفعه إلى محكمة جرائم الأموال بالدار البيضاء بدل المحكمة الابتدائية بخنيفرة نظرا لخطورته الجرمية.

التضامن مع المناضلة مريم القرابطي

سبق للجريدة أن تناولت في أعداد سابقة ملف المناضلة الأستاذة مريم القرابطي عضو فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمنارة بمراكش والجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديمقراطي. ويتعلق الأمر بشكاية كيدية رفعها ضدها المدير السابق للثانوية التاهيلية القاضي عياض بمراكش منذ حوالي سنتين على خلفية فضحها للتحرش الجنسي الذي مارسه على إحدى موظفات المؤسسة بهدف إرهابها وإسكاتها ومنعها من ممارسة مهامها الحقوقية والنقابية.

وقد مثلت الرفيقة مريم مرة أخرى أمام النيابة المحكمة الابتدائية يوم 7 مارس 2022.

وفي إطار التضامن معها اصدر فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمنارة بيانا بتاريخ 6 مارس 2022 أكد فيه على مساندة ومؤازرة الرفيقة مريم متشبثا ببراءتها ومطالبا بالوقف الفوري لمتابعتها ومجددا مطلبه بضرورة حماية المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان والشهود والمبلغين/ات عن التحرش الجنسي وتحصينهم/هن ضد الضغوطات وأساليب الشطط في استعمال السلطة والتشهير والتشويه المتعمد الذي يطالهن/هم عن البوح بالحقيقة.

بنسليمان

الجمعية تتضامن مع ضحايا مافيا العقار بنسليمان

قام وفد من فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببنسليمان، وفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوصي، وفرع النهج الديمقراطي بالمحمدية بزيارة لعائلة السيد مصطفى سرحان المشردة احدى ضحايا مافيا العقار ببادية بنسليمان.

ما هو المشكل؟

- أسرة السيد سرحان، من العائلات العمالية الزراعية التي تشتغل و تسكن المنطقة منذ عقود من الزمن(كنانيش الحالة المدنية، البطائق الوطنية، تسجيل الأطفال في المدرسة... شاهدة على هذه الحقيقة).

الأراضي في ملك الدولة منذ استرجاعها

- استمرت الأسرة في العمل(السيد مصطفى سرحان...) و السكن في جزء من الأرض، السكن الموروث عن المعمرين.

- فوتت الدولة أكثر من 4000هكتار(من أجود اراضي المنطقة) لأشخاص نافذين ، أشخاص معروفين على الصعيد الوطني منهم من كان برلماني. تم التفويت بالأساس في إطار عقد الكراء.

-المستفيدون من الكراء يعرفون جيدا أن هناك بعض الأسر فوق الأراضي منذ عقود عدة، و لم يسبق للدولة أن طلبتها بمغادرة المكان.

- منذ التفويت والمستفيدون يضغطون على الأبرياء من أجل مغادرة السكن بدون تعويض يذكر. تحركت مختلف الأجهزة المخزنية خدمة للمستفيدين: رفض تجديد البطائق الوطنية، شهادات السكن.

- تم اعتقال السيد مصطفى سرحان، (أب الأسرة) صحبة سهره و حكم عليهما بالسجن النافذ.

- إصدار محكمة برشيد (بدل محكمة بنسليمان) حكم الإفراغ ، نفذه الدرك الملكي...

- اليوم تعيش العائلة في خيام من البلاستيك في ظروف مأساوية. محرومة من كل شيء.

فكيف يمكن تشريد أسر عملت لعقود في أراضي(من المعمرين إلى الدولة و من الدولة إلى أشخاص نافذين)؟

وللتذكير فإن تلك الأراضي كانت أراضي الجموع قبل الاستعمار ، كان من المفروض أن ترجع لأهلها غداة استقلال 1956.

إن الأسر العمالية الزراعية التي كانت تكدح في الأراضي المشتركة قبل تفويتها لشخصيات نافذة ، تعيش اليوم قمة الظلم و الحكرة.

مواطنون و مواطنات بدون أوراق تثبت جنسيتهم كمغاربة و كمغربيات، و هذا بدون الحديث عن حقوق المواطنة.

كيف يمكن للتلاميذ اجتياز الامتحان، أو التسجيل في كلية، و إيجاد العمل بدون أوراق الهوية....؟

كارثة حقيقية !

متى سينتهي نهب الأراضي و تشريد الفلاحين الصغار و العمال الزراعيين(نساء و رجل)؟

متى ستكون مؤسسات الدولة (القضاء، الدرك، القيادة...) في خدمة العدل، في خدمة المظلومين وليس في خدمة الأقوياء الظالمين الناهبين ...؟

علي فقير

إقليم فجيج

العمال المنجميون في مواجهة الاستغلال والتشريد

لازال سكان بلدة أنباج بجماعة بوعنان بإقليم فجيج يعانون التهميش والإقصاء والإهمال والهشاشة ،في وقت يستمر فيه الاستنزاف الكثيف لمعدن البارتين الموجود بوفرة والذي تستغله شركة كومابار منذ سنة 1979 وما يصاحبه من استغلال بشع للعمال وتخريب واضح للبيئة والفرشة المائية مما يزيد معاناة السكان المفقرين تعمقا. وقد راكمت شركة كومابار رساميل ضخمة خلال سنوات استغلالها للمعدن،وجددت وسائل إنتاجها ليزداد كثافة واستنزاف. أما عن حقوق العمال ومطالبهم الشغلية ، فالسائد هو مزيد من الاستغلال والاضطهاد ثم التسريح دون أدنى كلفة اجتماعية بعد التشريد. ولا يعتمد نمط الاستغلال داخل هذا المنجم على احتساب ساعات العمل كأساس للأجور، و لكن يتم احتساب كمية المنتوج التي يحصلها كل عامل، مما يدفع العمال إلى الاستعانة بقوة عمل كل أفراد العائلة. وهذا يحيلنا إلى زمن العبودية الذي انبعث في حلة جديدة في ظل دولة يتم فيها تغييب آليات المراقبة لتأبيد نمو رأسمال البرجوازية

العاملات الموسميات باسبانيا: هشاشة-فقر- توق للتحرر

ارتفع عدد العقود الموقعة في إطار برنامج الهجرة الدائرية بين المغرب و أسبانيا للعاملات الزراعيات الموسميات في حقول الفراولة الإسبانية، 14000 عقد عمل سنة 2021، بعدما كان قد انطلق ب 5000 عقد سنة 2007

وقد نشرت إحدى الجرائد الالكترونية المغربية نتائج دراسة أنجزتها منظمة العمل الدولية والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، كشفت أن أكثر من نصف العاملات الموسميات في حقول الفراولة الإسبانية أميات ولم يلجن المدرسة أبدا.

وتشير خلاصات هذه الدراسة إلى أن 83٪ من العاملات الزراعيات تُعلْن أسرهن... وتعانين الفقر والهشاشة والأمية. وأن 3/4 منهن منحدرات من الأوساط القروية. وتشير الدراسة إلى أن هؤلاء النساء يتقاضين ما بين 1000 و1500 يورو شهريا... ويستطعن ادخار 25000 يورو عند عودتهن. وبالإضافة للتحصيل المالي،تعتبر مسألة "الحرية والتحرر" من بين المكاسب المهمة بالنسبة لنصف هؤلاء العاملات، بالإضافة كذلك لاكتساب الوعي واستعادة الثقة.

وقد أوصت الدراسة بمواكبة هؤلاء العاملات الزراعيات الموسميات من أجل إدماجهن في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية وولوج الخدمات البنكية،إذ لا تتوفر 72٪ منهن بعد عودتهن على أرصدة في حساباتهن البنكية

العاملات الزراعيات تضامن نقابي

أصدرت اللجنة القطاعية لموظفات وزارة الفلاحة ،المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي- الاتحاد المغربي للشغل-بيانا تضامنيا مع العاملات الزراعيات. وأشار البيان الصادر يوم 10 مارس 2022، إلى ظروف عمل هؤلاء العاملات ،والتي تتسم باستمرار غياب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية ،والظروف غير الإنسانية، وارتباطها بغياب مقومات العيش الكريم خصوصا في العالم القروي الذي ينحدرن منه، بالإضافة إلى ضرب القوانين الشغلية وغياب شروط الصحة والسلامة ،في إشارة لحوادث الشغل وحوادث السير المميتة في الطريق إلى مواقع الاستغلال.

تجذر الإشارة إلى أن هذا البيان جاء في إطار دينامية وفعاليات الحملة الوطنية التضامنية مع العاملات الزراعيات التي دعا لها تنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي تحت شعار :" لا للحكرة والتمييز والاستغلال تجاه العاملات الزراعيات"،والتي انطلقت يوم 4 مارس إلى غاية 13 مارس. وقد عبر تنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي من خلال بيانه على عدة مواقف و مطالب منها التضامن و الإنصاف و رفع الحيف و الحماية من العنف.

القنيطرة: النهج الديمقراطي يندد بتدهور الأوضاع الاجتماعية

عقد النهج الديمقراطي بالقنيطرة جمع عاما يوم الأحد 20 مارس الجاري تفاعل خلاله الحضور مع التقرير السياسي الذي تقدمت به الكتابة المحلية المنتهية ولايتها حيث سجل الحضور ان الجمع العام ينعقد في سياق وطني ومحلي مطبوع بانكشاف تهاوي وزيف الشعارات والبرامج التي تداولتها قوى الهرولة الانتخابية وهيمنة السلطات المخزنية على دواليب كل المؤسسات المفترض انها منتخبة وهي وضعية تؤكد مجددا رجاحة موقف المقاطعة الذي تبناه حزبنا وصرفه فرع النهج في القنيطرة باقتدار وجرأة، وهو الوضع الذي جعل الجماهير الشعبية مرة اخرى في مواجهة مباشرة مع التداعيات الكارثية لنظام الفاسد والاستبداد المخزني على معيشها اليومي وعلى وضعية الحريات العامة وطنيا وفي اقليم القنيطرة.

وبعد تمحيصه الوضع على صعيد الاقليم على مستوى الخدمات العمومية ومحيط عيش الساكنة والحقوق والحريات العامة وعلى مستوى سير المؤسسات المعينة منها وتلك التي هي في حكم المنتخبة فان الجمع العام للنهج الديمقراطي في القنيطرة:

- يندد بالارتفاع الصاروخي لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات والمحروقات في مقابل هزالة الاجور والمعاشات وعطالة الحرفيين وتفشي التسريحات الجماعية للعاملات والعمال تقليص ساعات العمل وتفاقم اوضاع الفلاحين الكادحين وجماهير بادية الاقليم نتيجة للجفاف وانحياز السياسات الطبقية الفلاحية المتبعة للملاكين الكبار والشركات الفلاحية متعددة الاستيطان.

- يشجب التخلي الشبه الكلي لمندوبية وزارة الصحة عن مهامها في ضمان الحق في العلاج لساكنة الاقليم بسبب عجز المستشفى الاقليمي حتى عن اداء وظائفه الاستعجالية وامام إغلاق وصورية مستوصفات الاحياء وتعثر اشغال بناء المركب الاستشفائي متعدد الاختصاصات وعدم تجهيز وتشغيل مستشفى الامراض العقلية ومستشفى معالجة الادمان وباستمرار توقف اشغال بناء المركب الثقافي للقنيطرة وتأخر إتمام اشغال بناء القنطرة الجديدة بأولاد برجال ومشاريع تصفية مياه التطهير السائل وغيرها من المشاريع الحيوية المتأخرة او المتوقفة في الاقليم منذ سنوات.

- يدين التضييق والاعتداء على الحريات العامة وفي مقدمتها الحق في التنظيم والتعبير والتظاهر ومصادرة الحقوق النقابية والشغلية خصوصا في ما يعرف بالمنطقة الاطلسية الحرة لولاد بورحمة.

- يشجب التكتلات المتناحرة من اجل كعكة الريع والصفقات في المجلس الحضري للقنيطرة وفي باقي الجماعات الترابية في الاقليم ضدا على انتظارات المواطنات والمواطنين وعلى شعارات الدولة المخنية.

- يدين سياسة التطبيع الفلاحي بإطلاق مشاريع استيطانية زراعية من طرف الكيان الصهيوني في اقليم القنيطرة ضدا على مشاعر وإرادة الشعب المغربي وقواه الحية ومصلحة بلادنا في الحفاظ على مياهها الجوفية وتحقيق سيادتها على مواردها الطبيعية.

وعليه يغتم الجمع العام للنهج الديمقراطي في القنيطرة هذه المناسبة لتجديد مطالبته ب:

- التراجع الفوري عن الزيادات في الاسعار ودعم الحرفيين والفلاحين الكادحين والتجاوب مع مطالب الطبقة العاملة واستئناف تفعيل لجنة البحث والصالحة واللجنة الاقليمية للحوار الاجتماعي ووضع حد لمصادرة الحريات ولفوضى النقل العمومي والسمسرة في منح رخصة الثقة لسياقة الطاكسيات الصغرى ووقف الاستيلاء على اراضي الجموع الفلاحية وفي المدارات الحضرية. وبهذه المناسبة يعبر الجمع العام عن تضامنه مع الفلاح الكادح سعيد نجمة الذي يتابع امام المحكمة الابتدائية للقنيطرة بتهمة ملفقة لثنيه عن الدفاع عن ارضه.

- التعجيل بالإفراج عن المشاريع المتأخرة والمتوقفة التي تهم البنية الطرقية والصحية والثقافية والتحقيق في اسباب توقفها وتعثرها وترتيب الجزاءات القانونية على من تبث في حقه فساد اوتقصير، واطلاق مشاريع أخرى حيوية ينتظرها الإقليم منذ عقود لرفع الحيف عن ساكنته، وانهاء كارثة الغبار الأسود بإغلاق مصادره الصناعية الملوثة حماية لصحة الموطنين.

كما يجدد النهج الديمقراطي مساندته لنضالات الطبقة العاملة عموما وخصوصا في الاقليم ونذكر منها نضالات العمال الزراعيين وشغيلة الطرق السيارة والتعليم والأساتذة الذين فرض عليهم القاعد.

- وفي الختام يناشد النهج الديمقراطي قوى التقدم وعموم القوى الحية في الاقليم لتعزيز العمل الوحدوي على أرضية المطالب المحلية للجماهير: الاجتماعية منها والديمقراطية وتوسيع وتفعيل الجبهة الاجتماعية المغربية بالقنيطرة للنضال من اجل ضمان الحقوق والحريات والتصدي لمركب الفساد المطبق على مؤهلات الاقليم والمسنود بالامتدادات المحلية للاستبداد المخزني. وينوه بصمود تنظيمنا امام حمالات التضليل والتضييق والمتابعات الصورية لمناضلاته ومناضليه ويقدر عاليا اصرارهم على السير قدما في انجاز مهام بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

أساتذة يحتجون ضد مخطط التعاقد

نظم عدد من رجال ونساء التعليم بمدينة الجديدة، عشية أمس الجمعة، وقفة احتجاجية أمام مقر المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بالمدينة ذاتها، استجابة لبيان أصدرته النقابات الخمس الأكثر تمثيلية والتنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بإقليم الجديدة.

وردد المشاركون في الاحتجاج مجموعة من الشعارات، من بينها: "باي باي زمن الطاعة.. هذا زمن المانعة.. هذا زمن المقاطعة"، و"واك واك على شوهة.. المدرسة خربتوها"، و"قولو ليه.. الأستاذ بزاف عليه"، و"سوا اليوم سوا غدا.. الإدماج ولا بدا"، و"حرية، كرامة، عدالة اجتماعية".

وطالبت النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية والتنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بإقليم الجديدة، من خلال البيان، بضرورة "إسقاط الأحكام الصورية في حق الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد"، مُدينة في الوقت ذاته "المقاربة القمعية التي تنهجها الحكومة والوزارة الوصية مع نضالات الشغيلة التعليمية".

وأكد الموقعون على البيان التنديدي "تشبثهم بإسقاط مخطط التعاقد المشؤوم وإدماج الأساتذة وأطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد في أسلاك الوظيفة العمومية، وحل الملفات العالقة لكل فئات الشغيلة التعليمية، من أجل نشر الاستقرار داخل القطاع".

وحمّل الغاضبون "الحكومة المغربية والوزارة الوصية مسؤولية الاحتقان والتوتر داخل المنظومة التعليمية"، معلنين "التضامن المطلق واللامشروط مع كل الفئات التعليمية التي مسها الحيف والظلم"، ومنددين في السياق ذاته بـ"التجاهل الحكومي لاحتجاجات الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وتحميل المسؤولية للوزارة الوصية في هدر الزمن المدرسي".

اعتصام من أجل الادماج وضد التعاقد

دخلت التنسيقية الإقليمية لأطر الأكاديميات بسطات، اليوم الثلاثاء، في اعتصام إنذاري أمام مقر المديرية الإقليمية للتعليم بعاصمة الشاوية، تنزيلا لما سماها المحتجون "الخطوات الاحتجاجية التصعيدية"، التي دعا لها المجلس الوطني للتنسيقية، في بيان سابق يتضمن "تمديد الإضراب وتنظيم أشكال نضالية إقليمية أو جهوية حسب الخصوصية"، للمطالبة بتحقيق نقط ملفهم المطلبي، أبرزها "إسقاط

مخطط التعاقد، وإدماج كافة الأساتذة والأستاذات وأطر الدعم في أسلاك الوظيفة العمومية"؛ فضلا عن التنديد بـ"الأحكام الصورية الجائرة في حق مناضلات ومناضلي التنسيقية الوطنية"، حسب تعبيرهم.

عبد الإله طلوع، عضو المكتب الجهوي لتنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بالدار البيضاء- سطات، إن الاحتجاج يأتي "في ظل استمرار الدولة في تنزيل إملاءات الصناديق المانحة، التي تهدف إلى خصخصة الخدمات العمومية؛ فضلا عن عدم التفاعل مع مطالب التنسيقية الوطنية المشروعة، والمتمثلة أساسا في الإدماج بسلك الوظيفة العمومية، وكذلك الأحكام الصورية التي صدرت مؤخرا في حق الزملاء بالتنسيقية بناء على تهم ملفقة".

وأشار طلوع إلى الاقتطاعات التي طالت أجور الأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، معتبرا إياها "سرقة موصوفة في حق الأساتذة"؛ بالإضافة إلى "مجموعة من التجاوزات في حق مناضلي التنسيقية، كعدم توصل 13 إطارا من أطر الدعم بجهة الشرق بمستحقاتهم المالية، وتوقيف أجرة أستاذ بالحسيمة، وعزل أستاذة بجهة الداخلة – وادي الذهب".

وأوضح المتحدث ذاته أن "كل هذه التجاوزات جرت مناقشتها هذا الأسبوع من قبل أعضاء المكتب الوطني للتنسيقية، قصد الخروج ببرنامج نضالي حارق، وهو ما يجري تجسيده الآن، بتنظيم وقفات محلية وجهوية أمام المؤسسات التعليمية المعنية، وخوض إضرابات بشكل مستمر، من أجل كرامة الأستاذ، لكونها خطا أحمر، والدفاع عن الوظيفة والمدرسة العموميتين؛ وذلك في أفق تحقيق المطلب العادل والمشروع، وهو الالتحاق بزملائهم بسلك الوظيفة العمومية".

واستحضر المتحدث "كرونولوجيا نضال الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، الذي بلغ عامه الخامس، دون حوار ولا تواصل مع الوزارة الوصية، باستثناء المماطلة من أجل استكمال الموسم الدراسي"، ودعا في الوقت نفسه الأساتذة إلى "التكتل والالتفاف وراء الإطار العتيد التنسيقية الوطنية للأستاذة الذين فرض عليهم التعاقد، حتى تحقيق الملف المطلبي المشروع".

ودعا عضو التنسيقية الجهوية للأساتذة المفروض عليهم التعاقد بالدار البيضاء – سطات، إلى "مقاطعة الأساتذة المعنيين ما يسمى امتحان التأهيل المهني، والزيارات الصفية للمفتشين، تنزيلا للبيان الختامي للتنسيقية الوطنية"، ووجه رسالة إلى المسؤول عن قطاع التربية والتعليم، مفادها: "الإسراع بإدماج الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، لما فيه خير المتعلمات والمتعلمين والأساتذة والوطن.

شركة سيكوميك بمكناس : معركة مارطونية

تحت شعار :"نضال وحدوي من أجل التصدي للهجوم على الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للنساء وإقرار المساواة الفعلية"،خلد فرع Amdh إلى جانب ال CDT والنهج الديمقراطي بمكناس اليوم العالمي لحقوق المرأة لهذه السنة مع عاملات وعمال شركة سيكوميك للخياطة بمكناس الذين يواصلون معركتهم البطولية. وكانت المناسبة شرط، والملحمة زاخمة ورسالة بليغة ،مفادها أن البرجوازية والرأسمال عليهم أن يستعدوا لمواجهة تقاطع السياسي و النقابي والحقوقي ،وأن المقاومة وتملك أدوات النضال حتمية لا مناص منها لدحض أطماع الباطرونا وتواطؤاتها

الطبقية الظالم.

هذا وتستمر معركة عاملات وعمال شركة سيكوميك منذ عدة شهور، احتجاجا على نوايا التحالف الطبقي الثلاثي (قضاء - سلطة - باطرونا) لحل وتصفية الشركة دون الالتزام بأية كلفة اجتماعية تذكر، والتخلص وتشريد مئات العاملات والعمال بعد أكثر من 10 سنين من الاستغلال و استنزاف قوة عملهم داخل المصنع.

الهيكل الجيوستراتيجي الجديد وموقع المغرب فيه

مصطفى البراهمة

مع الحرب التي تخوضها روسيا الاتحادية على أكرانيا، والحرب الاقتصادية التي يشنها الغرب على روسيا، تطرح عدة أسئلة حول النظام العالمي الجديد وموقع المغرب فيه.

I- معالم النظام العالمي الجديد

1) العودة إلى ثنائية القطبية

غداة انهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة الإمبريالية الأمريكية كقطب وحيد، فرضت توجهاتها على المستويات السياسية والاقتصادية على العالم، مستفيدة من قوتها

الاقتصادية والعسكرية على الخصوص، وضمت العديد من الجمهوريات السوفياتية السابقة إلى حلف شمال الأطلسي، ورغم أن روسيا استعادت عافيتها فإن أمريكا حاولت الاستمرار في نفس المنحى بدفع أكرانيا إلى الانخراط في الحلف الأطلسي وشجع الاتحاد الأوروبي أكرانيا على الانضمام إليه، رغم مناداة العديد من دوله بضرورة تكريس تعدد الأقطاب في النظام العالمي الجديد قيد التهيكل، بل شجعت ودعمت الانقلاب سنة 2014 على السلطة القائمة في أكرانيا والمقربة من الحكم في روسيا الاتحادية، هذه الأخيرة التي سارعت إلى ضم شبه جزيرة القرم ودعم الحركات الانفصالية في أكرانيا على الحدود الروسية. وأمام الرغبة الجامحة لأكرانيا للانضمام إلى الحلف الأطلسي، مما سيمكنه من وضع قواته بما فيها النووية على الحدود الروسية، وبعد تحذيرات متعددة، لجأت روسيا إلى شن الحرب على أكرانيا واجتياحها عسكريا، مطالبة بحيادها على غرار السويد مثلا.

إن الحرب القائمة اليوم تدخل في إطار الحرب بين الامبرياليات وجب وقفها، والمواقف العدائية للإمبرياليات الغربية لا تبرر اجتياح بلد ذا سيادة، ومع الحرب الاقتصادية التي يشنها الغرب الإمبريالي، فإن الوضع يهدد السلم والسلام العالميين.

2) بروز قوى إقليمية جديدة

من معالم النظام العالمي الجديد الموسوم بثنائية القطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان من جهة، وروسيا الاتحادية والصين الشعبية من جهة أخرى، وهذا لا ينفي اعتمال التناقضات داخل كل قطب على حدة، بين أمريكا والاتحاد الأوروبي من جهة، وبين روسيا والصين من جهة أخرى. هذا التقاطب الرخو قياسا للتقاطب السابق بين الاتحاد السوفياتي والامبريالية الأمريكية في ظل الحرب الباردة، مكن من بروز قوى إقليمية وازنة تحاول بسط نفوذها على محيطها فضلا عن القوى الإقليمية التقليدية مثل الهند والبرازيل اللتان كانتا دعامتين أساسية لدول عدم الانحياز، والتي يتمتع اقتصادهما بازدهار ملحوظ، على المستوى الصناعي، وعلى الخصوص في مجال الصناعة الحربية.

تبرز اليوم إيران كقوة إقليمية لها نفوذ في العراق ولبنان وسوريا واليمن وعلى حماس في قطاع غزة، واستطاعت التصدي للحرب الاقتصادية التي تشنها عليها الإمبرياليةالأمريكية، كما تدخل في هذا الباب تركيا كقوة إقليمية اقتصادية وعسكرية التي لها نفوذ على بعض الدول المجاورة كأرمينيا وأذربيجان، ولها تواجد عسكري في سوريا، وهي الدولة التي يحسب لها الكيان الصهيوني ألف حساب.

3) إعادة التفاوض على شروط التبعية

في هذا النظام العالمي الجديد الذي هو قيد التهيكل، فكما في السابق غيرت الدول الامبريالية الاستعمار التقليدي بالاستعمار الجديد في إطار التبعية للمستعمر القديم، فاليوم تطمح العديد من هذه البلدان تحت ضغط القوى الشعبية والقوى الديمقراطية والتقدمية، إلى الاكتفاء الذاتي في المنتوجات الأساسية، وإلى أخذ مسافة مع الدول التي تخضع لتبعيتها، في المجالات السياسية والعسكرية، وإلى تنويع علاقاتها الاقتصادية والسياسية، وتدخل في هذا الباب حتى بعض الطغم العسكرية كانقلابيي مالي، كما أن النظام المخزني في المغرب ناوش وبشكل محتشم سياسة بعض الدول تجاهه مثل إسبانيا وألمانيا، وبنسبة أقل فرنسا.

II-تموقع المغرب في النظام الدولي الجديد ومسألة السيادة الوطنية

1) السيادة السياسية

رغم مناوشة النظام للدول المذكورة أعلاه، فإن المياه ما لبثت أن عادت إلى مجاريها، وحاول أيضا أخذ مسافة من موقف الامبريالية الأمريكية والامبريالية الفرنسية، بتبنيه موقف الحياد من الحرب الروسية- الأكرانية، مؤكدا على سيادة الدول ووحدة أراضيها، باعتبارها من البنود الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة، لكنه في العمق يظل تابعا للإمبريالية الفرنسية على المستويين الاقتصادي والسياسي، وتبعيته للإمبريالية الأمريكية على المستويات السياسية والعسكرية أصبحت أكثر وضوحا، خصوصا مع الموقف الأمريكي من قضية الصحراء الغربية الذي جاء كمقايضة لاعترافه بالكيان الصهيوني والتطبيع معه على جميع المستويات، بل وعقد اتفاقات عسكرية وأمنية واستخباراتية معه، تكاد تشكل تفريطا في السيادة الوطنية، لما لها من خطورة على مستقبل المغرب ومصيره، والتي بلغت مستوى من الحماية، اعتقادا منه أن ذلك سيخلق له ميزان قوى لصالحه، في أطار صراعه مع نظام الحكم في الجزائر.

2) السيادة الغذائية والطاقية

رغم أن المغرب يتوفر على إمكانيات فلاحية مهمة، تمكنه من الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية، فإن تبني الكتلة الطبقية السائدة للسياسات النيوليبرالية جعلته يستورد نصف احتياجاته من الحبوب من السوق العالمية، وعلى الخصوص من روسيا وأكرانيا أساسا، معتمدا على كلفة استيرادها أقل من كلفة إنتاجها. واتجه إلى إنتاج الفراولةوالأفوكاتو للتصدير بدعوى توفير العملة الصعبة، وقد أظهرت الحرب في أكرانيا أن هذه السياسة فاشلة، حيث ارتفعت أسعار الحبوب مع صعوبة التصدير بسبب الحرب، لذلك يكون النظام الكامبرادوري والملاكين العقاريين الكبار قد فرط في السيادة الغذائية.

أما على مستوى المحروقات والتي ارتفعت أسعارها بسبب الحرب الروسية-الأكرانية، فيما يشكل صدمة بترولية جديدة بعد صدمة 1973،فإن لوبي المحروقات ومن ورائه النظام المخزني يستفيد من هذا الارتفاع، إذ ترتفع الأرباح وترتفع الضرائب مع ارتفاع الأسعار، لذلك رفض اللوبي المذكور تسقيف الأرباح وتسقيف الضرائب، مدافعا عن تحرير الأسعار التي باشرتها الحكومة الرجعية السابقة، وقام بتصفية المصفاة الوحيدة التي كان يتوفر عليها المغرب، ليكون هذا اللوبي هو المستفيد من الأزمة التي تنهك جيوب المواطنين، خصوصا أن هذا اللوبي حاضر اليوم في الحكومة الحالية مثلما كان حاضرا في الحكومة السابقة، علما بأن التكامل الاقتصادي المغاربي ، كان بإمكانه حماية شعوبه من مثل هذه الأزمات، باستغلال الإمكانيات الفلاحية للمغرب وتونس، والإمكانيات الطاقية للجزائر وليبيا.

3) سياسة عدم الانحياز

في ظل هذا التقاطب الجديد والحاد، سيكون على دول العالم الثالث العودة من جديد لتكتل عدم الانحياز وإحيائه وملائمته مع الأوضاع الحالية لحماية سيادتها وضمان استقلالية قرارها السيادي. وقد بدأت بعض الدول تدعو إلى ذلك ومنها الهند، ولا بد أيضا من نبذ الأحلاف العسكرية والمطالبة بحل حلف شمال الأطلسي، بعد أن تم حل حلف وارسو.

الغلاء الفاحش ... تآكل القدرة الشرائية مقابل تراكم فاحش للريع

يعرف المغرب موجة من الغلاء الفاحش الذي مس معظم المواد الاستهلاكية والمحروقات وخدمات أساسية ومواد أخرى مستعملة في جميع نواحي حياة المواطنين. و في مواجهة ذلك تظل " الدولة الاجتماعية "عاجزة عن حماية المواطنين من أسباب استمرار الزيادات في الأسعار. هذه الزيادات التي تتميز بخصوصية مغربية إذ أنها لا تخضع حتى لمنطق الرأسمالية، فلا أثر لمعيار العرض والطلب كعنصر متحكم في الأسعار، إذ أصبح الارتفاع المتوالي للأسعار معطى بنيويا في الاقتصاد التبعي المخزني وفي السوق المغربية. إن عدم الإرادة الذي عبرت عنه الحكومة المخزنية في مواجهة الغلاء الفاحش ،واكتفائها بذر الرماد في العيون بتصريحات ناطقها الرسمي حول تدابير لا أثر لها في الواقع، ليؤكد أن المخزن نظام لحماية مصالح الكتلة الطبقية السائدة التي تسود سلطة وماله، ولتدعيم لوبياتها العقارية والطاقية والفلاحية والصناعية المستفيدة من الريع الفاحش ومن امتيازات احتكارية تضرب حتى مبدأ المنافسة الحرة لتحتكر الأسوق وتتحكم في الأسعار، مستفيدة من السياسة المخزنية التي عمقت هذا الاحتكار بالإجهاز التدريجي على صندوق المقاصة والتحرير المطلق لمعظم المواد والخدمات ، لتضع رقاب المغاربة تحت رحمة جشع الرأسمالية الطفيلية المتوحشة ،وتحرق جيوبهم بالنيران الملتهبة للأسعار .ولم تجد الحكومة المخزنية من وسيلة للتمويه على المغاربة سوى التذرع بالأوضاع الخارجية وشح السماء ، في حين أن سياساتها القائمة منذ 1956ليست سوى أدوات لمكونات الكتلة الطبقية السائدة لاحتكار موارد البلاد وقطاعاتها الاقتصادية ،لتراكم المزيد من الأرباح وتوزع الريوع للحفاظ على استبدادها السياسي واستغلالها الاقتصادي، هذا في الوقت الذي تستعمل أساليب التهديد والتخويف لإسكات الأصوات المناهضة لهذا الغلاء والداعية لمقاطعة المواد التي تحتكرها هذه اللوبيات.

موضوع الغلاء والأسعار هذا تستفيض الجريدة في تناوله في ملف عددنا هذا من خلال ، تحليل سياسة الأسعار المخزنية ودورها في الوضعية الحالية للأسواق المغربية ،وإبراز الأثر السلبي الذي تخلفه على القدرة الشرائية في وقت تعيش الأجور جمودا منذ مدة، إضافة إلى تحليل علاقة الأسعار في المغرب مع طبيعة النظام التبعي .وهذا ما جعل الملف غنيا بالمعطيات المفيدة التي اجتهد في تحليلها ثلة من المناضلين المتابعين لقضايا الشعب المغربي وأساتذة مختصين في المجال الاقتصادي والمالي ، والذين نشكرهم على مسا هاماتهم القيمة.

الغلاء معطى بنيوي لاقتصاد الاحتكار والتبعية

عبد الواحد قنين

عرف المغرب موجة قوية من الغلاء شملت معظم المواد الاستهلاكية الغذائية أساسا، وكذلك المحروقات ومواد حيوية أخرى. هذه الزيادات هي بكل تأكيد ليست الأولى من نوعها، فقد لازمت الاقتصاد المغربي الرأسمالي التبعي منذ لحظات تشكله الأولى، أي منذ البدايات الأولى للقرن 20، ولم تكن يوما وليدة الصدفة أو حدثا عارضا ولا مفعول عوامل خارجية فقط. إنها معطى مرتبط ارتباطا وثيقا ببنية الاقتصاد الرأسمالي التبعي المحلي وبطبيعة ارتباطه بالدوائر الامبريالية والنيوليبرالية.

لقد شكل إحياء ذكرى 20 فبراير لهذه السنة مناسبة أمام الطبقات الشعبية المغربية وكذلك الوسطى، المكتوية بلظى الأسعار للخروج بقوة للتعبير عن درجة السخط الشعبي في الإجهاز على المعيش اليومي لهذه الطبقات. ففي كل مرة تتصاعد فيها وتيرة الاحتجاج الشعبي يخرج خدام المخزن وأجهزته الأمنية والإدارية ليكرروا نفس الأسطوانة المشروخة: أن ارتفاع الأسعار مرتبط بالظرفية الدولية وتقلبات الاقتصاد الدولي، قد تكون هي تداعيات جائحة كوفيد 19 أو الحرب الدائرة في أوكرانيا أو حتى الجفاف... وهي كلها محاولات تتغيا تسويغ الأزمة في أذهان المقهورين وتقديم الموجة على انها قدر محتوم أو قضاء لا راد له.

تحرير الأسعار، سمة النيوليبرالية

من المعلوم أن الزيادات المتتالية في الأسعار شكلت على الدوام إحدى تجليات الانخراط المحموم في العولمة وتطبيق السياسات النيوليبرالية، منذ بداية ثمانينيات القرن 20 وانفتاح – وهو الاسم الليبرالي المهذب للتبعية- الاقتصاد المغربي على اقتصاد السوق، حيث الأولوية المطلقة لقانون العرض والطلب في تحديد مستويات الإنتاج والأسعار مع الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغض النظر عن الفاتورة الاجتماعية لهذه السياسات. لقد اعتمد رأسماليو المغرب مبدأ تقليص النفقات والاستثمارات العمومية وخوصصة المؤسسات والخدمات في القطاع العام وتسليعها وإضعاف كل المقاومات النقابية والسياسية... وتحرير السوق والأسعار والخدمات رضوخا لإملاءات المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية، وبذلك فتحوا الباب أمام مركزة الرساميل واحتكار الثروة وتعميم اقتصاد الريع. وقد أدت إعادة هيكلة اقتصادات الدول الفقيرة ومنها المغرب وفقا لشروط النيوليبرالية إلى استقالة الدولة من تدبير الشأن الاقتصادي ورفع كل أشكال التدخل والاحترازات والحمايات الجمركية أمام الرأسمال العابر للقارات، وبالتالي تعريض مصير الشعوب الفقيرة لمخاطر جمة كالمجاعة (القطاع الفلاحي بالمغرب، على أهميته، إلا أنه لا يساهم في الناتج الداخلي الخام إلا بنسبة 15%) وتعريض الاقتصاد الوطني للذيلية والهشاشة المزمنة أمام الاقتصاد العالمي (الاقتصاد الوطني لا يمثل إلا 0.4% من الناتج الداخلي الخام العالمي).

سياسة الأسعار بين التنظيم والتحرير

شكل مبدأ تحرير الأسعار مبدأ مؤسسا للاقتصاد النيوليبرالي وإجراء ضروريا في سبيل تحرير الاستثمارات وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية وتشجيع الصادرات، كل هذا على حساب السيادة الغذائية لعموم المغاربة وكذلك على حساب بناء اقتصاد وطني موجه نحو تلبية الحاجات الوطنية. ومع اعتماد القانون 06/99 سنة 2000 سيتم تكريس مبدأ تحرير الأسعار بقوة أكبر وسيتم الاحتفاظ فقط ب 15 مجموعة خدمات وأسعار في إطار التقنين، ليأتي القانون 104/12 سنة 2014 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة والذي كرس مبدأ حرية أسعار الخدمات والسلع والمنتوجات اعتمادا على العرض والطلب عن طريق

والأسواق وتحول قانون العرض والطلب إلى قيمة مطلقة ومحدد أساس. وحده اقتصاد السوق يتحكم في الاقتصاد، وهو ما يعني أن موجات الغلاء المتعاقبة تشكل معطى بنيويا ملازما لتقلبات السوق الرأسمالي. لهذا يعتبر أغلب الباحثين والخبراء الاقتصاديين أن أسباب الفوضى العارمة في الأسعار يعزى إلى الممارسات الاحتكارية والتي تعرفها معظم القطاعات خصوصا منها الخاضعة للتحرير.

لقد عرفت السنوات الأولى لتطبيق سياسات التقويم الهيكلي بالمغرب وبالضبط سنة 1982، تحولا مهما في سياسة الأسعار بالمغرب تمثل في تقليص تدخل الدولة المنافسة (المادة 2 من القانون المذكور). كما حدد قانون المنافسة رقم 20/13 الأحكام المطبقة على حرية الأسعار وإلى تنظيم المنافسة الحرة. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس المؤسس بموجب هذا القانون: مجلس المنافسة، وعلى الرغم من ليبراليته المفرطة إلا أنه لم يسلم هو بدوره من هجوم الاحتكاريين وضربات المفترسين. كما أن الدولة التي احتفظت لها هذه القوانين بحق التدخل لتحديد سعر بعض المواد والخدمات في **"حالات خاصة"** لم تبد حماسا كبيرا في تفعيل هذا المبدأ عندما تعلق الأمر بإنقاذ مؤسسات عمومية من قبيل مؤسسة "سامير" وما نتج عن تفويتها من فوضى في أسعار المحروقات.

يتبع ص 10

غلاء الأسعار قضية طبقية

عبدالسلام العسال

لم تتوقف أبدا سياسة النظام الطبقية فيما يتعلق بالرفع المهول والمتتالي لأسعار مختلف المواد الأساسية لحياة الجماهير الكادحة، لاسيما أسعار المواد الغذائية والأدوية والنقل العمومي ومواد البناء والعقاروالخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة...، وكل ذلك يتم في موازاة لصيقة مع استمرار المافيات المخزنية في التهرب الضريبي ونهب المال العام وتهريبه إلى المناطق الآمنة في الخارج فضلا عن تكديس بعضه محليا في الأبناك أو استثماره في مشاريع مذرة للربح الخيالي.

الأسباب الحقيقية لغلاء الأسعار:

يسوق النظام المخزني وأبواقه الدعائية أسطوانة أن السبب الرئيسي لغلاء الأسعار بالمغرب يرجع إلى غلائها على المستوى الدولي، والحال أن ذلك ليس سببا بل هو نتيجة كما سنرى، وذلك في محاولة منه للتعتيم على الأسباب الحقيقية المرتبطة بطبيعته كنظام بورجوازي، مخزني، طبقي، لا شعبي،لا ديمقراطي، لا وطني، معاد للجماهير الشعبية الكادحة، متنكر لحقوقها ومكتسباتها ومطالبها الملحة، وفاقد للمسؤولية وللسيادة ولسلطة القرار بحكم تبعيته وعمالته للرأسمالية العالمية وخاصة الفرنسية منها.

فما هي الأسباب الحقيقية لغلاء الأسعار ببلادنا؟ إنها كثيرة ومتنوعة ومتداخلة، نذكر منها على الخصوص، سببين كبيرين، يشملان، في تقديري، باقي الأسباب الأخرى، وهما تبعية الاقتصاد المغربي للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وارتفاع حجم المديونية:

- تبعية الاقتصاد المغربي للاقتصاد الرأسمالي العالمي:

لم يتمكن النظام المخزني التبعي، منذ ما يزيد على ستين سنة من الاستقلال الشكلي، من بناء اقتصاد وطني قوي، منتج، منافس، متحرر ومتمركز حول الحاجيات الأساسية لجماهير شعبنا، مما جعله اقتصادا هشا محشورا، من موقع الضعف، في خانة التبعية العمياء لنمط الاقتصاد الرأسمالي ومرهونا باختياراته وتوجهاته وبالسياسات العامة النيوليبرالية المتحكمة فيه، وطبيعي جدا، أن يرتهن الاقتصاد المغربي، في ظل تبعيته العمياء هاته، لما تمليه عليه تقلبات الأسعار في السوق الدولية، مادام هذا الاقتصاد غير مستقل ولا يمتلك سلطة القرار والسيادة على مكوناته ومقوماته من تخطيط مستقل وتوجهات وأسعار وأهداف، ليس هذا فحسب، بل أكثر من ذلك، فهو يخضع للاحتكار والهيمنة من طرف التكتل الطبقي السائد والمافيا المخزنية، مُمثلَيْن في مجموعة من العائلات البورجوازية الجشعة التي لاهم لها إلا مراكمة الأرباح بكل الطرق والسبل اللاقانونية واللاإنسانية، بما في ذلك، عبر الاستغلال البشع للعاملات والعمال، وخرق القوانين الجاري بها العمل في مجال الشغل على علاتها، والتهرب الضريبي وغياب المنافسة حتى في شكلها الليبرالي، وإخضاع عمليات الإنتاج للنزوات والأهواء دون أي تخطيط أو عقلنة أو أهداف وطنية تهم تنمية وتطوير المجتمع ككل.

وتبعا لذلك، فليس المسؤول، إذن، عن ارتفاع الأسعار في المغرب هو ارتفاعها على الصعيد الدولي، بل المسؤول عنها هو النظام السياسي المخزني الذي رهن اقتصاد بلادنا للاقتصاد الرأسمالي العالمي وأخضعه للتبعية العمياء مما أفقده جميع مقومات القدرة على الإنتاجية والتنافسية على الصعيد الإقليمي والقاري والعالمي، وحكم عليه بأن يعيش، مشلولا، تحت رحمة حفنة من الرأسماليين المغاربة الجشعين منعدمي الحس الوطني والفاقدين لأية إرادة سياسية للمساهمة في تنمية بلدنا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ففي بلادنا حيث السياسة الاقتصادية لا وطنية، وحيث الاقتصاد عندنا لا يتحرك إلا في إطار التبعية المطلقة للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وحيث العجز التجاري في ارتفاع مستمر، فإن النظام المخزني لا يجد أمامه أي بديل لحل أزمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا الرفع من الأسعار وضرب جيوب الأغلبية الكبيرة من جماهير شعبنا واستنزاف ما تبقى لها مما تسد به رمق الجوع، والإكثار من أنواع الضرائب الموجهة للفقراء وللطبقة الوسطى، واللجوء إلى الاقتراض لإغراق بلدنا في مديونية ثقيلة وطويلة الأمد، يرافق ذلك كله، نهجه سياسة القمع والتضييق على كل الأصوات الحرة والشريفة المعارضة والمنتقدة لسياساته العمومية الطبقية المعادية لحقوق ومكتسبات شعبنا، والتضييق على القوى الملتصقة بهموم ومطامح ومطالب ونضالات شعبنا، وفي مقدمتها حزبنا العتيد النهج الديمقراطي الذي يتعرض لحملة استئصالية مخزية بهدف تقزيمه وثنيه عن مواصلة نضاله من أجل التغيير الثوري الذي لا بديل عنه لإنقاذ شعبنا من ظلم وطغيان وتغول النظام الفاسد والمستبد.

ولأن حجم هذا المقال لا يسمح بالوقوف على حجم الضرائب التي تؤديها الجماهير للدولة (قد يكون ذلك موضوع مقال آخر)، وهي شكل من أشكال الغلاء مادامت تستنزف جيوبنا،فإنه من المهم وضع القراء والقارئات في صورة حجم المديونية التي أثقل بها النظام خزينة دولته المتسلطة على رقاب شعبنا، علما أن ارتفاع حجم المديونية يشكل، هو الآخر، أحد الأسباب الرئيسية لغلاء أسعار المواد الأساسية، باعتبار أن تسديد فوائدها يستخلص من جيوبنا.

- ارتفاع حجم المديونية العامة: (ونطق ناطق من أهلها):

جاء في تقرير سابق لوزارة الاقتصاد والمالية في عهد حكومة العثماني، أن الدين الخارجي العمومي بلغ "ما يناهز 373.26 مليار درهم"، أي ما يمثل 35% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبالرجوع إلى السنوات العشرالأخيرة، نجد أن المديونية الخارجية تفاقمت، بشكل تصاعدي خطير، كما هو مبين في الجدول التالي:

السنة	حجم المديونية	ملاحظات
2011	253 مليار درهم	المصدر: موقع مصر العربية
2016	312مليار درهم	
2017	332 مليار	بزيادة قاربت 40 مليار درهم دفعة واحدة
2019	340 مليار درهم	
2020	375 مليار درهم	بزيادة فاقت 34 مليار درهم (الموقع الإلكتروني لجريدة الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ 25 أكتوبر 2021)

وهكذا ففي ظرف عشر سنوات الأخيرة (2011-2020)، ارتفع الدين الخارجي ب 121 مليار درهم، وهي أعلى وتيرة عرفتها المديونية الخارجية على الإطلاق.

وفي المقابل، بلغ الدين الداخلي العام 619.2 مليار درهم، عند متم مارس من سنة 2020، (المندوبية السامية للتخطيط).

وهكذا ارتفع الدين العام للمغرب إلى حوالي 95.6 من الناتج الداخلي الخام.

وبالموازاة مع ذلك وصلت نسبة العجز التجاري إلى 17.9% وهو ما يعادل 117.4 مليار درهم وذلك فقط بالنسبة لسبعة أشهر الأولى من سنة 2021 (حسب تقرير مكتب الصرف المغربي الصادر بتاريخ 02 شتنبر 2021).

إن كل هذه الأرقام والإحصائيات،التي هي رسمية في غالبيتها، سواء تعلق الأمر بحجم المديونية الخارجية أو بالدين الداخلي العام أو بنسبة العجز التجاري، تؤكد، بالملموس أن النظام المخزني يعيش أزمة اقتصادية خانقة هي واحدة من الأسباب الرئيسية لغلاء الأسعار، فحين يجد النظام نفسه عاجزا عن تلبية حاجيات المواطنين/ات وتمكينهم/ن من حقوقهم/ن الأساسية، وخاصة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من تعليم وصحة وشغل وسكن لائق وغذاء وملبس، فإنه يلجأ إلى القمع والتضييق للحد من نضالات شعبنا من أجل مطالبه المشروعة، كما يلجأ إلى استنزاف جيوب الشعب بإثقاله بالضرائب وبفوائد المديونية وبالرفع من أسعار المواد الأساسية.

في مكمن هذه السياسة الطبقية تتضح الأسباب الحقيقية لغلاء الأسعار، إنها أسباب مرتبطة بطبيعة النظام وبسياسته الطبقية الرجعية وليس بسبب غلاء الأسعار عالميا كما يروج لذلك النظام وأبواقه الدعائية مدفوعة الثمن.

إن هذا الوضع الخطير الذي أوصلنا إليه النظام الفاسد، حيث أصبحت الملايين من بنات وأبناء شعبنا تعيش تحت عتبة الفقر، لا يمكن أن نجد له أي حل خارج إطار النضال الشعبي الوحدوي المنظم والمسؤول في مختلف جبهات النضال، غير أن الخلاص النهائي من هذا الوضع الكارثي لا يمكن أن يتم إلا في إطار نضال ثوري طويل النفس يقوده حزب الطبقة العاملة المسنودة بحلفائها التاريخيين من فلاحين فقراء وكادحين/ات ومثقفين/ات ثوريين/ات.. وتعتبر مهمة بناء هذا الحزب مهمة أنية وملحة مطروح إنجازها على كل المناضلين/ات المقتنعين/ات بأن الثورة الاشتراكية هي الحل.

سياسة الدولة في تحديد الأسعار عبر صندوق المقاصة وتحرير الأسعار

ابو نهال

إن الأزمة الاقتصادية البنيوية والخانقة التي يمر بها النظام الرأسمالي العالمي في المرحلة الحالية والذي يتجه فيها الربح نحو الانخفاض، دفعت الشركات المتعددة الجنسيات إلى التخبط بل اختلاق أزمات (صحية كوفيد 19، حروب...)، ثم إلى مزيد من الاحتكار (التركز الرأسمالي) مما يؤدي إلى مواصلة الاستغلال الفاحش لكل الشعوب

*فما هي إذن السياسات المعتمدة من طرف الدولة لتحديد الأسعار عبر صندوق المقاصة وكذلك المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني وعلاقة هذه السياسة بتحرير الأسعار كذلك؟.

ولتناول هذا الموضوع ذو الأهمية والراهنية الخاصة، سنضطر في البداية إلى تسليط الضوء على تعريف

والطبقات المسحوقة عبر العالم وكل المهمشين والمضطهدين وعلى رأسهم الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وقد كانت تداعيات هذه الأزمات الكارثية، الالتهاب الفاحش للأسعار بشكل جنوني وصاروخي لكل المواد الأولية والأساسية (مواد غذائية، حبوب وقطاني، غاز والسكر ...) والتي سببها كما سلف القول الاحتكار والاستغلال المتزايد وجشع الرأسمال.

وإذا كانت هذه هي السمة البارزة للوضع على المستوى العالمي وخاصة في شقه الاقتصادي فان انعكاساتها على الدول التابعة (التي تدور في فلك هذا النظام الرأسمال الممركز) كانت حارقة وكارثية، وبلادنا ليست في منأى عن هذا السياق نظرا للتبعية الاقتصادية التي ينهجها النظام الحاكم ومنذ الاستقلال الشكلي، حيث الارتفاع المهول لمستوى المديونية (خارجية منها وداخلية) خاصة مع انعكاسات الأزمة الصحية (كوفيد 19) والتي هرول فيها الحاكمون إلى مزيد من إغراق البلاد في القروض لدى المؤسسات الدولية. وقد تهدد بنكسة قد تكون اكبر بكثير من سنوات نهاية السبعينيات،غياب إن لم نقل إعدام أي سياسة هادفة لضمان الأمن الغذائي للبلاد، التنامي المتواصل لعجز الميزانية العامة للبلد، وإذا كانت هاته الوضعية تستلزم وتستدعي تدخل الدولة لحماية وضعية الفئات الشعبية والطبقات المسحوقة على الخصوص وذلك للحفاظ على كرامتها وحقها في العيش الكريم، أمام هذا الارتفاع الجنوني والصاروخي وبصورة قد نقول أنها غير مسبوقة.

وبناء على ملحاحية ومشروعية هذه المطالب ،

صندوق المقاصة ودوره في تحديد الأسعار منذ نشأته نفس الشيء كذلك للمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، ومن بعد إلى علاقة هاتين المؤسستين بالميزانية العامة وتحرير الأسعار وخاصة في الآونة الأخيرة أي ما بعد الأزمة الاقتصادية والمالية لسنة 2008.

نعلم أن تدبير نظام الدعم بالمغرب منذ عهد الحماية وإلى الآن يتم عبر مؤسستين عموميتين أوكلت لهما تتبع سياسة تحديد الأسعار وكذلك الدعم، هما صندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

> إذن فمنذ تأسيس هاتين المؤسستين كان للدولة مخطط طبقي لتنمية إنتاج المواد الغذائية الأساسية كالحليب والزبدة والقمح بكل أنواعه،الشعير والذرة والزيوت والسكر والقطنيات

فصندوق المقاصة هو مؤسسة عمومية (صندوق الدعم الاجتماعي) تم تأسيسه منذ سنة 1941 بالمغرب في عهد الحماية، وانيطت به مهمة دعم أثمان المواد الأولية والأساسية التي يتم تسويقها بالمغرب وخاصة مادة السكر، وغاز البوتان والمواد البترولية إضافة إلى دعم مجموعة من المواد الأساسية والغذائية منها بالمناطق الصحراوية كامتياز لسنا ندري لماذا؟ ويساهم هذا الصندوق كذلك وبشكل أساسي في استقرار أسعار السلع الأساسية ومعادلة أسعار بعض المنتوجات وتقديم الدعم أحيانا أخرى بغية التخفيف من تقلبات أسعار بعض المواد وانعكاساتها على المستهلكين، هذا الدور يهدف طبعا إلى الحفاظ على القدرة الشرائية لكافة المواطنين والمواطنات وقد تمت إعادة تنظيمه وهيكلته بظهير 19شتنبر1977.

أما المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني هو مؤسسة عمومية كذلك يحظى بالشخصية المعنوية واستقلالية في التسيير المالي، تم إحداثه منذ سنة 1937 (وهو تحت وصاية وزارة الفلاحة) ووفقا للقانون المؤسس لهذا المكتب رقم -94 12.فالصلاحيات أو المهام الموكلة له هي:

- السهر على تموين وتسويق الحبوب والقطاني من خلال تتبع نشاط المتدخلين الخواص ومخزونهم من هذه المواد
- ملائمة ظروف التسويق والاستيراد من خلال تتبع الأسواق الوطنية والعالمية وسنوات الجفاف يعمل على تنفيذ البرامج الاستثنائية لضمان تموين السوق
- تدبير وتموين الجماعات المستفيدة من الدقيق.

إذن فمنذ تأسيس هاتين المؤسستين كان للدولة مخطط طبقي لتنمية إنتاج المواد الغذائية الأساسية كالحليب والزبدة والقمح بكل أنواعه، الشعير والذرة والزيوت والسكر والقطنيات .... فزيادة على الدعم التقني الذي كانت الدولة تحرص على تقديمه لتطوير إنتاجية هذه المواد، عملت كذلك على تعزيز الحماية الجمركية للسوق الداخلية، والتي كانت تتغيا منه طبعا ضمان أرباح المنتجين الكبار وتستكملها بدعم أسعار استهلاك اغلب المواد من خلال تفعيل صندوق المقاصة إلى جانب تدخل المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، ليلعبوا دور الحفاظ على استقرار الأسعار باستهلاكها بأثمان منخفضة مقارنة بسعر إنتاجها، وقد كان الدعم يصل مباشرة إلى مصانع التحويل بحيث إن الدعم كان يشمل جزء من تكلفة الإنتاج نفسها كالتخزين والتلفيف واللوجيستيك والنقل ... هذا ما جعل صندوق الموازنة يحافظ أيضا وللمنتجين الكبارعلى هامش ربح مضمون.

وبشكل مختصر فان نظام الدعم الموجه من طرف الدولة بغية استقرار الأسعار وفي كل مراحل الإنتاج هو تحديد سعر البيع لكل طرف؛ أي هامش مضمون لكل المتدخلين (منتجين، وسطاء...). ويتم تقدير مستوى أو حجم الدعم عند انتهاء مراحل الإنتاج عبر الفارق الحاصل مابين سعر التكلفة النهائي وسعر البيع العمومي. ورغم استفادة الملاكين والمنتجين الكبار من سياسة الدعم فيمكننا طرح سؤال ذا أهمية بالغة، هل نظام الدعم وسياسة تحديد الأسعار عبر صندوق المقاصة لا يستفيد منه إلا البورجوازيون والأغنياء؟

نطرح هذا السؤال لان هناك دعاية إعلامية وسياسية (ابتدأت منذ سنوات الثمانينيات مع سياسة التقويم الهيكلي) وازدادت حدتها في المرحلة الحالية بعد ما تم

يتبع ص 10

تتمة مقال الغلاء معطى بنيوي لاقتصاد الاحتكار والتبعية

كل هذا سيؤدي إلى اضطرابات متسارعة واحتقانات اجتماعية بعد حملات الإجهاز على القدرة الشرائية لأغلبية الشعب المغربي. لقد سجل مؤشر ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية سنة 2021 ارتفاعا بنسبة 1.4% أي ضعف مستوى الزيادة المسجلة سنة 2020 الذي شكل 0.7%. وأرجعت المندوبية السامية للتخطيط ارتفاع هذا المؤشر، وهو مؤشر أساسي عن التضخم إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ب 0.8% والمواد غير الغذائية ب 1.8%. مما أصبح يهدد 25.5 مليون من المغاربة الفقراء بالأزمة الغذائية وهو ما يطرح وبإلحاح مسألة السيادة الغذائية بالمغرب.

الاحتكار سرطان النيوليبرالية

برفضها المريب، وبدون إبداء الأسباب، لمقترح مجموعة الكونفدرالية بمجلس المستشارين

والقاضي بتسقيف أسعار المحروقات، تكون حكومة البورجوازية الاحتكارية بالمغرب قد كشفت عن الوجه الحقيق للنظام السياسي والاقتصادي المغربي ولأحد أهم مميزاته: احتكار الثروات والخيرات من طرف حفنة من المحظوظين والمستفيدين المفسدين من قربهم للدوائر الضيقة للمخزن المغربي. كما يكشف عن حجم تبعية الاقتصاد المغربي للشركات العالمية وعن حجم تحكمها في القرار الاقتصادي الوطني.

قطاع المحروقات هو الآخر عرف زيادات حارقة ساهمت لبدورها في التهاب الأسعار على مستوى أكثر من قطاع. لقد عرف القطاع فوضى عارمة بعد تحرير الأسعار مكنت الشركات المحتكرة لسوق توزيع المحروقات من الاتفاق حول الرفع المتزايد لأسعار البنزين والغازوال معلنة بذلك عن مستوى أعلى من الاحتكار. استندت في ذلك إلى سياسة الدولة المنتهجة منذ سنوات في هذا القطاع الحيوي والذي دشنته عملية خوصصة أو بالأحرى الإجهاز على شركة سامير وهي الشركة الوطنية ذات الطابع الاستراتيجي والضامنة للسيادة الطاقية للبلاد. هذه الشركة التي عهد إليها سابقا باستيراد الخام حيث ساهمت لسنين طوال في خلق قيمة مضافة عن طريق تكرير الخام واستطاعت بذلك امتصاص جزء مهم من صدمات السوق الدولية وتأمين مخزون استراتيجي يضمن استقرار الأسعار وتزويد السوق الداخلي بانتظام.

لقد تشكل لوبي المحروقات كلوبي ريعي، احتكاري، يحظى بامتيازات عدة تمنحها الدولة الراعية، دولة المخزن. واستفاد من غياب الإجراءات الحمائية والضوابط القانونية، أي من استقالة الدولة من مسألة تدبير الاقتصاد الوطني. وتمكن بالتالي من إحكام قبضته على القطاع حيث أصبحت الشركات الثلاث الأولى (أفريقيا غاز المملوكة لرئيس الحكومة وطوطال الشركة الفرنسية العالمية وشال المملوكة لمجموعة فيفوإنرجي) تستحوذ على 50% من السوق وتستحوذ في نفس الوقت على ما بين 53.4% و56.6% من القدرات التخزينية. ولعملية تخزين المحروقات المستوردة قصة أخرى مع الاحتكار. يضاف إلى هذا حجم الأرباح التي راكمتها هذه الشركات بعد انخفاض السعر الدولي للبترول في مرحلة سابقة دون أن تخفض شركات التوزيع ثمن بيع المحروقات في محطات البنزين، مبلغ وصل إلى 17 مليار درهم. ولعل في تقرير اللجنة البرلمانية حول أسباب ارتفاع الأسعار خير دليل على حجم الضرر الذي يلحقه الاحتكار بالاقتصاد الوطني. لقد ارتفعت أرباح الشركات الخمسة عشرة العاملة في القطاع بالمغرب، حسب التقرير نفسه، إلى نسبة 300%.

اقتصاد رأسمالي تبعي يعتمد الريع والاحتكار، يعمم الزبونية والرشوة، وينمي نخبا اقتصادية فاسدة وطفيلية لا يمكن إلا أن يعوق نمو اقتصاد إنتاجي حقيقي قادر على تلبية حاجيات المغاربة وضمان عيشهم في ظروف تطبعها الكرامة، قادر على خلق ما يكفي من فرص الشغل الكفيلة بامتصاص النسب المتصاعدة للبطالة والخروج من دائرة التخلف وبالتالي تجاوز كل أعطاب الاقتصاد المخزني الرأسمالي التبعي الذي لا يتوقف عن مراكمة الخيبات بدليل تراجع كل المؤشرات الاقتصادية (وتيرة نمو متباطئة باستمرار، عجز مزمن في الميزان التجاري، تراجع مستمر للناتج الداخلي الخام، ارتفاع مطرد للمديونية...) ويطرح بكل إلحاح ضرورة توفير السيادة الغذائية والطاقية وغيرها بالتحكم في السياسات الاقتصادية الوطنية. الغلاء وارتفاع كلفة المعيشة هي مفعول اقتصاد متهالك، تطبعه الفوضى، ينخره الفساد والرشوة والريع وتحتكر فيه الشركات الاحتكارية كل الثروات وتراكم الأرباح مستفيدة من تحرير الأسعار والأسواق. الغلاء هو معطى بنيوي، هو جزء من النظام الرأسمالي التبعي بالمغرب.

تتمة مقال سياسة الدولة في تحديد الأسعار

تحرير جل أسعار المواد الأساسية، أنه لا تستفيد منه إلا الطبقات الميسورة وخصصوا لهذا الغرض لجان واعدوا مجموعة من التقارير لتبيان أن حجم استفادة الطبقات الشعبية التي هي في وضعية الهشاشة ضئيل جدا، (حجم استفادت الطبقات الشعبية يقل عن 20% بينما الأغنياء يتجاوز حجم استفادتهم أكثر من 80%) فبالنسبة لنا هذه الدعاية مغرضة وطبقية وهي سياسات في جوهرها

ومضمونها انصياعا وخضوعا لاملاءات المؤسسات الدولية المالية على الخصوص (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ...) وتشترطها لتقديم مزيد من القروض وهي مغلفة كذلك تحت يافطة "إصلاح صندوق المقاصة " كل هذا يستهدف إلغاء هذا الصندوق عوض إصلاحه بل ويتجه نحو إعدام نظام الدعم في شموليته وفسح المجال لقانون المنافسة والتحرير ولجشع السوق والاحتكار.

إن نظام الدعم وبشكل خاص صندوق المقاصة يعتبر ويعد مكسبا مهما للفئات الشعبية بحيث إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم ونسب الدعم لبعض المواد (دعم غاز البوتان يصل تقريبا إلى % 65 ، دعم الخبز يصل إلى أكثر من 35%، أما دعم السكر فيقارب 55% ...). وإذا ما أضفنا حجم الدعم الذي كان يقدم لبعض المواد الأساسية قبل تحريرها، ألا تعتبر هذه النسب من حجم الدعم لمجموعة من المواد الأساسية ذات أهمية قصوى بالنسبة للطبقات الشعبية. وفي المجمل لا يجب إن نتناسى أن صندوق المقاصة أو نظام الدعم بشكل عام ببلادنا يشكل قاعدة وآلية من آليات ممارسة السيادة الغذائية.

إن التكيف مع أسعار السوق العالمية والذهاب بعيدا في محاولة إقبار صندوق المقاصة، قد يمكننا القول أن سياسة الدولة في تحديد الأسعار أصبحت في مهب الريح وأنها متوجهة وبشكل مقصود إلى تدمير كل آليات ضبط السوق والتي كانت تقوم فيها الدولة بدور المعدل، وقد يحضرنا مثال بارز وواضح هي خوصصة مؤسسة لاسمير لتكرير البيترول وما لهذه الخوصصة من انعكاسات حارقة وكارثية على أسعار المحروقات وخاصة في المرحلة التي نعيشها حاليا والتي تتميز وكما أسلفنا الذكر سابقا من التهاب حارق لجل المواد الأولية والأساسية على مستوى محلي ودولي.

إن هذا الموضوع والذي نحن بصدد تناوله يتطلب أكثر من مقال ودراسة تحليلية وخاصة من طرف اليسار الذي يسعى ويعمل ويكد من اجل الدفاع وتحصين مكتسبات ومطالب كل الفئات المضطهدة والمسحوقة وعلى رأسها الطبقة العاملة وعموم الكادحين، ومن أجل بلورة رؤية وتصور قاعدته وأساسه مواجهة ومناهضة سياسة التفقير وضرب القدرة الشرائية لكافة الطبقات الشعبية والمتبعة والمنتهجة كسياسات عمومية من طرف الحاكمين ومنذ" الاستقلال الشكلي" والتي لا تؤدي أصلا إلا إلى مزيد من تفاقم التبعية الغذائية بحيث أنها تراهن على الخوصصة والغاء الدعم العمومي.

من هنا وجب توحيد النضال وتطوير كل الجبهات المناهضة للسياسات الرأسمالية والليبرالية الجديدة لأنها هي البلاء الأكبر على بلادنا في استنزاف ثرواته وخيراته وتؤدي في نفس الوقت إلى تكريس التبعية الاقتصادية (ولنا عودة للموضوع)

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

الغلاء صنيعة النهب والاحتكار

قبل أن يبدأ التأثير الفعلي للأزمة الأوكرانية على سلاسل التوريد والإمداد العالمي، سارعت شبكة أصحاب المصالح المهيمنة على شؤون حياة الفلسطينيين في الضفة والقطاع، للاستفادة غير الشرعية من أنباء الغلاء المحتمل للأسعار، واستبقت ارتفاع الأسعار من الموردين برفع السعر على المستهلك الفلسطيني، وكأنها تقوم بضربة استباقية لنهب ما يمكن نهبه من جيوب المواطنين وأرزاقهم.

تجادل هذه المادة ليس ضد الاحتكار وموجة الغلاء كحدث فحسب، بل ضد السلطات المهيمنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومفهومها عن الحكم، وممارستها له، وذلك انطلاقا من قاعدة مهمة يتجنى عليها النظام السياسي/ الاقتصادي الفلسطيني منذ 1994 بشكل واضح، القاعدة هي أن طعام الناس ووقايتهم من الجوع، ليس مسؤولية أي فرد، ولكنها مسؤولية جماعية أوكلت لجهات حكومية انتدبها المجتمع لتقوم بواجبات مثل هذه بالمقام الأساس، ومنذ تنازل المجتمع عن ممارسته الجماعية والمباشرة لهذه المسؤوليات تجاه أفراده، باتت هذه مسؤولية الطرف الذي حظي بهذا التنازل، أو انتزعه، ولكن مفهوم السلطة المتشكل في الأرض المحتلة يقف على النقيض من ذلك، منتهجا مسارًا طويلًا من خصخصة الخدمات الحيوية والرئيسية، ومنح الاحتكارات لكبار الرأسماليين في كافة المجالات.

إن الخطر الكبير يكمن في مقابلة هذه الأزمة وعوز المواطنين للاحتياجات الأكثر حيوية بتقديم الذرائع والمبررات لحالة الاستغلال القائمة، وإهمال المسؤولية السياسية والمجتمعية للسلطات في بناء نظام اقتصادي وسياسات اقتصادية فعالة، تنطلق من قاعدة الالتزام الكامل بحقوق الأفراد والمجموع في حياة حرة وكريمة، وإغفال المسؤولية العامة للمنظومة القائمة عن طعامهم وشرابهم ومسكنهم وأمنهم المعيشي، فهذه حقوق اساسية، وليس مكتسبات يتحصلها من يملك ويترك من لا يملك يعاني دونها.

إن المهمة التي تقع على عاتق المنظومة الفلسطينية الرسمية والمجتمعية، تجاه التحديات المقبلة، والانعكاسات الحقيقية للأزمة العالمية في أسعار الغذاء والطاقة ومواد اخرى، تتطلب أولًا مغادرة مربع التنصل والتبرير وسوق الذرائع، والانطلاق من موقع المسؤولية الوطنية العامة عن حماية المواطن، وهو ما يتصل أيضًا بضرورة الانحياز جوهريًا لمصلحة عموم المواطنين على حساب المحتكرين.

ليس بوسع المنظومة السياسية والاقتصادية الفلسطينية الإقرار بأن كل ما تلفظته وخطته وقررته في العقود الماضية من سياسات خصخصة لا يصلح لمواجهة هذه الأزمة، وأن مقاربتها بالمنطق الترقيعي الخاص بالرقابة على الأسعار أو إيقاف بعض صغار المحتكرين، ليس إلا ذر للرماد في العيون ودس للرأس في الرمال أمام أزمة وتغيرات كبيرة تجتاح النظام الاقتصادي العالمي.

فإذا كان النظام الرأسمالي في مركزه قد تنكر للملكية الفردية "بقرته المقدسة"، وسارع لسلسلة من إجراءات المنع والتقييد والمصادرة ووضع اليد على أملاك من صنفهم في قائمة العقوبات، وقيد حرية التجارة والحركة والاستيراد والتصدير والخدمات والشحن البحري والجوي، نجد في فلسطين لدينا من هم أكثر عبادة للرأسمالية ولتعاليم البنك الدولي التي تلقنوها وفرضوها علينا جميعا وتقاسموا منافعها مع كبار الرأسماليين، مشكلين شبكة للمصالح، عمقت الارتهان للاحتلال ودمرت قطاعتنا الإنتاجية واستنزفت مواردنا، ويريد سدنتها الاستمرار في تجويع شعبنا ونهبه.

فلسطين في قلب الصراع ضد الإمبريالية

كريمة الروبي

فلسطين قضية العرب الأولى لا شك في ذلك، ولكنها ليست قضيتهم وحدهم، بل قضية كل مناضل ضد منظومة النهب الغربية التي تسعى للسيطرة على العالم وتأبيد تخلفه، والكيان الصهيوني ما هو إلا قاعدة عسكرية لتلك المنظومة التي توظفها لخدمة أغراضها لتقوم بدرو كلب الحراسة الذي ينبح على كل من يحاول الخروج عن سيطرته.

فما إن بدأت مصر تخطو خطواتها الأولى نحو التنمية بتأميم قنا السويس لبناء السد العالي إلا واشتركت "إسرائيل" في العدوان الثلاثي عليها وبعد فشل العدوان بأحد عشر عاماً وبعد أن قدمت مصر نهضة شاملة في الثقافة والتعليم والتصنيع والاعتماد على الذات وكذلك قيادة الأمة العربية بل وشعوب العالم الثالث نحو التحرر من الاستعمار وبروز الأفكار القومية التي تدعو لتوحيد الأمة العربية، إلاوهاجمتها "إسرائيل" في 67 ، ولم يكن المقصود هو احتلال الأرض بقدر ما كان تعطيل نهضة مصر وتحييدها وإخراجها من الصراع، وما يؤكد ذلك هو استعدادها للانسحاب من سيناء بالكامل بشرط خروج مصر من المعادلة وعدم التدخل في أية قضية عربية.

كما كان للعدو دوراً كبيراً في تقديم المساعدات العسكرية في حرب اليمن لاستنزاف الجيش المصري، وما رأيناه ومازلنا نراه من دعم للمسلحين في سوريا منذ بداية الأزمة لاستنزاف الجيش السوري.

أما ما نلاحظه من دعم كبير يقدمه الكيان الصهيوني لأوكرانيا واصطفافه مع نظامها العنصري بكل قوة يؤكد أن هذا الكيان جاء ليؤدي أدواراً في خدمة الإمبريالية في كل مكان وأنه يقف مع المعسكر الذي ينتمي له خشية هزيمة هذا المعسكر فيكون ذلك بمثابة بداية سقوطه وانتهائه، وهنا نتوقف عند هذه النقطة، فوجود "إسرائيل" مرتبط بقوة وتفرد أمريكا ومعسكرها وبالتالي فسقوط هذا المعسكر يعني انتهاء دولة الاحتلال، وحين ننظر للقضية الفلسطينية من هذا المنظور فإننا نرى الصورة أشمل وأوضح، فالصراع في فلسطين هو صراع ضد الإمبريالية ممثلة في ولدها المدلل، لذا تجد كل أحرار العالم من فنزويلا وكوبا وكوريا الشمالية وبوليفيا، يدعمون القضية الفلسطينية لأنها قضية صراع ضد الإمبريالية وأن التخلص من هذا الكيان الاستيطاني هو هزيمة للناهب الدولي.

لقد أظهرت أزمة أوكرانيا عنصرية الغرب وازدواجية معاييره، هذا الغرب الذي كان يرفض رفع علم فلسطين في ملاعب كرة القدم ويعاقب كل رافضي التطبيع من الرياضيين، أصبح الآن يلزم الرياضيين برفع علم أوكرانيا وبات شعار عدم خلط السياسة بالرياضة هو والعدم سواء، طالما أن مصالحهم على المحك، وصار الساسة وحتى المواطنون الروس مرفوضون ومنبوذون من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لمجرد أن روسيا قررت الدفاع عن أمنها القومي، بينما لم تحرك تلك المنظمات ساكناً تجاه الكيان الذي لا يكف عن نهب الأرض وتهجير وقتل أهلها في فلسطين على مدار 74 عاماً بل ويمنع التضامن مع القضية الفلسطينية في أي مكان، ما يعني أن الإنسانية عند الغرب ما هي إلا قناع للنهب والقتل، وأن "إسرائيل" حجر أساسي في بناء منظومة النهب الدولية وأن المعسكرات باتت مقسمة وواضحة، معسكر الناهب الدولي بقيادة أمريكا وصبيها "إسرائيل" وعضوية كل ناهب ومحتل وعنصري في هذا العالم، مقابل المعسكر الساعي للتخلص من سيطرة الناهب الدولي وأحادية القطب التي أذلت العالم لعقود وهو المعسكر الذي تقوده روسيا والصين ينضم إليهم كوبا وفنزويلا وكوريا الشمالية وسوريا وكل الدول التي تسعى للتحرر من قيود وأطماع الإمبريالية.

فلسطين في قلب الصراع .. ولا يمكن لمن يدعي مساندته لفلسطين أن يقف في صف محتليها وناهبيها، فلسطين في قلب الصراع ضد الإمبريالية، أنت مع فلسطين فأنت بالضرورة ضد الإمبريالية، أنت مع فلسطين فأنت بالضرورة ضد الأمريكان في كل مكان، أنت مع فلسطين فلا تصطف أبداً مع أعدائها.

الحراك الثوري في السودان
بين مطرقة التسوية وصمود الجماهير

خزامي مبارك

استمرت القوى الثورية في السودان مواصلتها للحراك الثوري الرافض للانقلاب العسكري في ظل انتهاكات إنسانية واسعة صادرة من المجلس الانقلابي حيث وصل عدد الشهداء منذ انقلاب 25 أكتوبر و حتى (17 مارس 2022) إلي "أكثر من87 شهيداً" (1)

وعدد من الجرحى قرابة ال1300 جريح بالإضافة إلى انتهاكات وعمليات عسكرية كبيرة في دارفور حيث حُرق عدد من القرى في جبل مون منذ 17 يناير 2021 وحتى مارس الجاري ، وبحسب بيان هيئة محامي دارفور وصل عددهم إلى أكثر من 73 قرية وآلاف النازحين يعيشون الآن في أوضاع انسانية مزرية دون مأوى أو مأكل أو مشرب (2)

وكل هذه الانتهاكات نفذت بواسطة مليشيات مسلحة تابعة للمجلس العسكري.

وتشمل هذه الانتهاكات أيضاً اعتقالات واسعة وسط لجان المقاومة والقوى الثورية تقارب ال 400 ثائر وثائرة وكذلك اقتحام المنازل ومقرات القنوات الإعلامية منذ الانقلاب إلى الآن وبالأمس 17 مارس تم اقتحام معامل استاك الطبية وسط مدينة الخرطوم وتم تكسيرها ونهبها كلياً ونهب كل ممتلكات العاملين فيها.

مما جعل عدد من الناشطين يطلقون هاشتاك على مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان (قوات النهب المسلح).

وفي الفترات الماضية شهد الحراك الثوري السوداني صورة أكثر نضجاً وتنظيماً حيث قامت لجان المقاومة في الخرطوم وعدد من الولايات السودانية بالإعلان عن رؤيتها السياسية يوم الأحد الموافق 28 فبراير 2022 وهي مازالت مفتوحة للنقاش والتداول في انتظار لجان المقاومة ببقية ولايات السودان المختلفة للتوافق حوله كجزء من عملية إكمال البراكسيس الثوري وتأكيداً للمقولة اللينينية الراسخة أن لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية وجاءت في مضمون الإعلان بشكل واضح وصريح إبعاد المؤسسة العسكرية من المشهد السياسي وإعادة هيكلتها وهيكلة المليشات الأخرى بإضافة عدة مواد تنادي ببناء دولة ديمقراطية صريحة أبرز شروطها العدالة الاجتماعية والحرية.

كذلك جرت لقاءات مطولة بين القوى السياسية في السودان للوصول إلي توافق سياسي ورؤية موحدة ولكن كل هذه اللقاءات لم تأت بنتائج .

فمازل الانقسام مستمر بين القوى السياسية والتي تتمثل معسكراتها في :

- معسكر قوى الحرية والتغير(مجموعة المجلس المركزي وتضم الأحزاب التي شاركت العساكر السلطة قبل انقلاب 25 أكتوبر مدعومة من المحاور الاقليمية) والتي تريد العودة إلي قيادة الثورة رغم تصريح قياداتها بأن التغيير الجذري عملية مستحيلة.

وهناك معسكر القوى الثورية الجذرية والتي تشمل مجموعات الضغط وبعض الاحزاب الثورية منها الحزب الشيوعي السوداني والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة عبد العزيز الحلو وحركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور بالاضافة إلي بعض الأجسام النقابية ولجان المقاومة والتي ترى الحل في دعم ميثاق لجان المقاومة والتوافق عليها والإسقاط الكامل للانقلاب وتأسيس دولة الحرية و العدالة.

وفي الجانب الآخر واصلت البعثة الأممية الموكلة من مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة لقاءاتها مع عدة فئات سياسية واجتماعية وشملت لقاءات مع المدافعات عن حقوق المرأة الليبراليات منهن؛ وأيضاً لقاءات مع المجلس العسكري وأحزاب الحرية والتغيير وبعض عضوية لجان المقاومة وجرت أغلب نقاشاتها عن وضعية الوثيقة الدستورية بعد الانقلاب والانتخابات والعلاقة بين المدنيين والعسكرين ومجلس السيادة وتتم كل هذا في ظل أخبار غير مؤكدة عن التنسيق بين البعثة والاممية وبعض الأحزاب لإرجاع حمدوك رئيس الوزراء السابق رئيساً للوزارء مرة أخرى، وهناك دعوات متكررة من المجلس العسكري وبعض أحزاب الحرية والتغيير والبعثة الأممية لضرورة الجلوس للتحاور والتوافق الوطني ،ويساندهم في ذلك الاتحاد الافريقي في مبادرة أطلقها مارس الجاري رغم الرفض الصريح للجان المقاومة والقوى الثورية لمثل هذه التسويات وتأكيدها بأن الظرف الآن ثوري وليست أزمة سياسية.

> القوى الثورية أعلنت عدة مرات رفضها التدخل الخارجي والمحاور الاقليمية وخاصة القوى الامبريالية التي تعمل تضبيع الشعوب وكسر ارادتها

وظلت تحركات السيد فولكر رئيس البعثة الاممية منذ فترة مثيرة للجدل ومفارقة للمهام الموكلة للبعثة التي يقودها، فسعى سابقاً لتثبيت وحشد الدعم لاتفاق الخنوع الانقلابي بين السفاح البرهان والدكتور عبد الله حمدوك عبر إعلانها بدعم حمدوك وعلى القوى الثورية القبول بها، ولكن باءت مساعيه بالفشل الذريع ودحر الشعب السوداني الثائر الاتفاق وعراه كمحاولة لشرعنة وتعضيد انقلاب 25 أكتوبر.

والقوى الثورية أعلنت عدة مرات رفضها التدخل الخارجي والمحاور الاقليمية وخاصة القوى الامبريالية التي تعمل تضبيع الشعوب وكسر ارادتها.

وكذلك أصدر مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة قرار s_1/32 بتعيين المفوض السامي لحقوق الانسان السيد آداما دينق كخبير في حقوق الانسان لمتابعة الاوضاع في السودان والذي باشر عمله في نوفمبر 2021 حيث زار السودان في 24__20 فبراير 2022 ولكن زيارته صاحبها تعتيم إعلامي وإخفاء كامل لجرائم المجلس العسكري ولم يخرج بنتيجة يذكر.

أيضاً شهدت الأوضاع الاقتصادية في السودان تدهوراً كبيراً حيث وصل سعر الجنيه إلي 614.5750 مقابل الدولار الواحد وانتشار واضح للسوق الموازي ،مما أجبر المجلس العسكر لاتخاذ قرار توحيد سعر الصرف.

ساهمت هذه الأوضاع الاقتصادية في زيادة السخط الشعبي ضد المجلس الانقلابي حتى جاءت موكب الأمس 17 مارس بعنوان مليونية الغلاء المعيشي النى واجهها المجلس العسكري بالقمع المفرط مستخدماً الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع والعصي والرجم بالحجارة .

الآن هناك اتفاق كبير بين الكثير من القوى الثورية على ضرورة العمل ككتلة سياسية موحدة عبر التوقيع على الميثاق السياسي المعلن من لجان المقاومة

وستعمل الكتلة الجديدة على قيادة الحراك الثوري حتى الاسقاط الكامل للانقلاب وترتيب الفترة الانتقالية القادمة دون أي تدخل أقليمي أو دولي .الخرطوم

18 مارس 2022

- مصـــــادر :

(1) صفحة لجنة أطباء السودان المركزية على الفيس بوك .

(2) بيان هيئة محامي دارفور .

الشباب والنضال الجماهيري ضد الإمبريالية والفاشية الجديدة

ادم روبي

إن موضوع النضال الشبابي يشكل محورا أساسيا وجب الانتباه إليه في الفترة الحالية وفي كل فترات المجتمع المعاصر، بفعل الاستقطاب المستمر لهذه الفئة من طرف الرأسمال المالي، خدمة لمصالحه وضدا على مصالح الشعوب.

إن زج الولايات المتحدة الامريكية بملايين الشباب في الحرب على فييتنام في سبعينيات القرن الماضي والذي رافقته احتجاجات عارمة في عقر دار هذه الامبريالية، مما جعلها تعد بعد ذلك بعدم الزج مرة اخرى بهذه الفئة.

لتكرر في حروبها في التسعينات وفي الألفية الجديدة حيث شاهدناها مرة اخرى القت بملايين الشباب الامريكي في براكين الدم الافغانية والعراقية في الحرب على هذين الشعبين شعار الحفاظ على السلم العالمي، واعدة شباب العالم ب "الحلم الأمريكي"، إن هذا وذاك من الأمثلة يبين مدى حاجة الإمبريالية للشباب حتى تحقق مصالحها التي لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق أشعال فتيل الحروب.

إن كذلك عدم تنظيم الطبقة العاملة في العديد من البلدان في أحزاب سياسية هدفها الدفاع عن مصالح العمال وعموم الكادحين وفضح ممثلي البرجوازية ومصالحها في العديد من البلدان و البروباغندا الإعلامية التي تروجها حيث اجتذبت بالفعل الإمبريالية الأمريكية والأوروبية ملايين الشباب وهذا الأمر ليس وليد اللحظة بل منذ بداية القرن الماضي، مثلا في الحرب العالمية الثانية، فقد زجت الفاشية بالشبيبة في العديد من البلدان ولاسيما ألمانيا الى معسكر معاداة الطبقة العاملة، ولم تجتذبهم بمنطق الرومانسية العسكرية فقط، بل إنها تطعم وتكسو قسما من الشبيبة في صفوف الكتائب، وتعطي عملا للبعض، وتؤسس ما يسمى بالجمعيات الثقافية للشبيبة، ساعية من كل ذلك بأن توحي للشبيبة أنها تريد فعلا ان تكون إلى جانبها.

وهذا ما نراه اليوم كذلك سواء في الجمعيات التابعة بشكل أو بأخر للولايات المتحدة الامريكية تحت غطاء الجمعيات الغير الحكومية (ong)والتي تنشط في العديد من البلدان وتكون من بين مهماتها إنجاز التقارير الدورية للرأسمال المالي من أجل الحفاظ على مصالحه، ويكون الشباب بمثابة الواجهة التي تتحرك بها هاته المنظمات الإمبريالية. ويستمر عملهم سواء قبل اندلاع الحروب مثلا في العراق وسوريا وأوكرانيا.. أو خلال تلك الحروب عن طريق حشد الرأي العام الدولي وآراء الشباب خصوصا المستهدفون الاساسيون من طرف تلك المنظمات، ضد مصالح دول أخرى وبالضبط في الفترة الحالية فالدول الأخرى المستهدفة من طرف البروباغندا الإعلامية الأمريكية والأوروبية هي دول مثل روسيا والصين.

ولعلنا نرى مؤخرا مدى العزف على سمفونية اعلامية وحيدة من طرف الراي العام العالمي والتركيز على الهجوم ضد الوجود الصيني والروسي في مقابل الجرائم الامريكية التي كانت آخرها جرائم ترامب في سوريا والعراق وإفريقيا، وكذا جرائم الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني والاستمرار في مسلسل التطبيع، إن كل ذلك هو بالأساس عمل العديد من المنظمات الشبابية الغير الحكومية، التي حشدت ملايير الدولارات لإنجاز بروباغندا اعلامية ستستمر إلى ان تنهزم الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بالرغم من كل هذا وذاك مآلها الهزيمة، إن تنظمت وناضلت ضدها البروليتارية، وما الانتصارات المتتالية للعديد من الشعوب وآخرها الانتصار الذي حققته الاشتراكية في الشيلي لخير دليل على انهزام المعسكر الامبريالي.

هكذا تهدر اغلى ثروة بالمغرب

أقدم الشاب زكريا الشويخ يومين قبل إقفال سنه العشرين على إضرام النار في جسده احتجاجا على سوء المعاملة التي تعرض لها من طرف اشخاص في سوق الجملة بالدار البيضاء حيث كان يمارس تجارة بسيطة مستعملة عربة يدوية ولما اشتكى من الحكرة التي طالته وقدم تظلمه الى السلطات لم يجد من يسعفه ويحفظ له حقه وكرامته.

وجد الشاب زكريا نفسه وحيدا مظلوما وقد تكالبت عليه المظالم فقرر اعدام نفسه احتجاجا فوثق لهذه اللحظة الرهيبة والتي تبقى ادانة في وجه الدولة البوليسية التي لم تحرك ساكنا لحماية حقوق الضعفاء الكادحين.

ان موت شهيد الحكرة زكريا الشويخ هو دليل آخر ينضاف على الفشل الاستراتيجي للاختيارات التي وضعها المسؤولون للمغرب منذ بداية الاستقلال الشكلي. انها الضحية الألف او أكثر للفساد والاستبداد وتبذير الثروة الوطنية. ان الفساد جريمة دولة لا تقبل التقادم وستخضع للمساءلة والعقاب كل الأيدي الملطخة بدم زكريا وغيره من شهداء الحكرة.

فصيل طلبة اليسار التقدمي في أيامه الوطنية الثقافية

انطلقت الايام الثقافية الوطنية لفصيل طلبة اليسار التقدمي اليوم في امسائية نظم مناضلوا و مناضلات الفصيل حلقية مركزية لنقاش شعار

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بموقع الرباط، حيث عرفت الفترة الصباحية عرض رواق كتب تقدمية و صور شهداء وشهيدات التحرر الوطني وورقات تعريفية بالمعتقلين السياسيين القابعين في سجون النظام المخزني، وفي الفترة الأيام "توحيد وتنظيم نضالات الحركة الطلابية في إطار معركة وطنية سبيلنا للنهوض بأوضاع الطلاب".

لن أعيد لكم التربية

للشاعرة مالكة عسال

سأنشئ مثواي بين أضلاعكم
أذيب العالم من أجل البسطاء
مسلحة بالنقاوة
لن يساومني الواقع الشرير
لأني لست سليلةَ حرب
ولا نزعةً من بركان الشيطان
فانا مجرد قفزة من مآسي بعضٍ
تدميه تقارير الكواليس
وقرارات من تحت الطاولة
تمررهاكفوف الإجرام
دعوني بين أبناء جلدتي
مَنْ
في قماش الثّبات يرفلون
وإن تنخر المهازلُ دماءَهم
يقابلوها بالابتسامة والإشراق
أو يتجرعوها في كؤوس بُنّ أو شاي
دعوني
بين الأرواح غير الملوثة
بين أنفس في استقامة
تتطلع إلى الفجر
*****
أرفض أن أكون إقطاعية
بفواكه عطشى أزرع الحقول
فأسلب صغار الفلاحين
رحيق الماء
وعلى ضفاف الظمأ
أتركهم يتسكعون
سينعتونني بجهنم الزرقاء
أو بالطاغية يلقبونني
أو يسمونني النار الحمراء
لي طموح يغرد في صمت
أن أتنكّرلَن يهشم الجوانح
وأرضعَ أبناء جلدتي بهاء الرخاء
****
أرفض أن أملك فخامة المصانع
حتى لا أشوه نوايا العمال
بعرق أتعابهم أستحم كل مساء
أستلقي على رمال كرامتهم
وأستعذب حرّ المَشاق
لايهمني من بُترت ساقه
ولا من سحقته آلة، مادام هو والآلة سيان
أختصمُ من أفواه صغارهم، بحجة أزمة طارئة
أو أخلقُ لهم المتاعب
حتى يلعنوني ويلعنوا العمل
ثم بخف حنين يغادرون
*****
أرفض أن أصبح برلمانية أووزيرة
حتى لا أعمي الأبصار بدخان الرياء
وبخرائط الوهم أغريها
أسمم أبدانكم بالشعارات الفارغة
وأبحث عن ثغرات لأزدرد ما في جيوبكم
وأحولَ دمع أطفالكم أرصدة في البنوك
فأشيد ملاحم المطاعم وأبهرَ الفيلات
وأتحاشى المناصب
حتى لا أبتلع البرنامج في ماء تعويذة
وأجلجل بالفوضى شؤون البلاد
فتمتلئ روحي بالجفاء
وأعيد لأبناء الشعب التربية
وأهذب الأنفس
*****
أرفض منصب رئيسة حكومة
حتى لا أصبح زئبقا جرثوميا
تحكمني الامتيازات
أفسد الطبيعة البشرية
و من الإنسانية أجردها
فأزرع في صفوفها زنابق التناحر
وفي منشأ الفقراء أغتال سمات التودد
وأشعل الأسعار
وفي الخلايا المهمشة أسرب الموت البطيء
فأهيئ جبهة تكظم الأنفاس
وحنفية حنجرتي تنهمر بالكلام النابي
وأفتح للمعتقل الأبواب
لأعيد لأبناء الشعب التربية
لايهمني امتلاء المقابر
ولا تضوع الأطفال جوعا
ولا وضع امرأة حملَها في الشارع
ولاتفريخ المدارس معطلين
****
اتحاشى الكراسي
حتى لا أفقدَ نضجَ عقلي
ولما يسألني المواطنون
أجبْهم بمسرحية من تأليف الأبالسة
لأهدئ روعهم وأؤجج في الوهم أحلامهم
إخوتي ..إخوتي
قلبي مرهف وإحساسي خلاب
أرفض تَقلُّد سدة المنابر
حتى لا أصبح في عيونكم مهرجة المرحلة
أذيب أحلامكم في دنان الأوهام
و عقولُكم يغشاها ضبابُ مكثف
في أعراقه يختفي الإدراك
وحتى لا أعيد لكم التربية
سأغادر واحات الزيف
أراعي امتداد سواعدي
لأرمم رفات المثُل الإنسانية
فأفك قيد الحريات النادرة

سيدتي

جواد ذو الهمة

مازلت أرى الكون دونك هباء
واشتهي في غيابك الفناء
لم تغادرني زرقة السماء
التي استوحت لونها من عينيك
لا من الفضاء
مازالت تسكنني ذكريات
الانطواء
واشتهيك دواء، دون داء..
سيدتي،
لم تنسيني ويلات الزمن الغادر
أو ما احتضنته من حب عابر
أن ما جمعنا فوق النوادر
وقلبي بكل ما فيه من مشاعر
لا يكف يحدثني جمالك الباهر
ويكشف عن صور نضجك الستائر

الثقافة والتغيير

"هل المواساة يوما حررت وطنا؟!"

نور الدين موعابيد

هذا تساؤل مشروع من أعلى الرأس إلى أخمص القدم، تساءَله الشاعر "كريم العراقيّ"، محملا بنفَس إنكاريّ.. وعلى الرغم من ذلك كله قد لا أجاريه مجاراة مطلقة، لاسيما إذا كانت المواساةُ الدريئةُ (cible) مكتفية بالندبة تفجّعا وتوجّعا، الندبة الرومانسية، التي لا تحسن إلا لطم الخدود وشق الجيوب.. فماذا يضيرها لو أنها ارتقت إلى الدعم الماديّ ذي الأطياف المختلفة، والأبعاد المتعددة..؟! لكن هذا الدعم الخارجيّ المحمود لا يمكنُ-البتة- أن ينوب مناب التعبئة الشعبية الداخلية الشاملة، التي لا تستثني أيّ مكون مجتمعيّ. يتصدر الطليعة العمالُ والفلاحون والمثقفون التقدميون، وعمومُ الكادحين، حتى لكأنني أومن بجدلية المقاربتين: الداخلية والخارجية، إن أنا تقفيت آثار قراءة التاريخ، قراءات واعيةَ متضافرة (الضاد حرف مهمل)، متضامّة، تهتدي بالتحليل الملموس، الذي يطول الواقعَ الملموسَ كذلك، كما كررت. هذا المبدأ الثرّ في أكثر من نص.

إن المواساة في واقع العالم المعاصر المَعيش أضحت انتقائية وَفق التصورات الإيديولوجية، فهي تصدح بأقوى حبالها الصوتية حين يتعلق الأمر بمساندة أمريكا أو مباركة حلفائها، ومن ثمة الحلف الأطلسيّ، أما إذا تعلق بروسيا، أو بالدول المغلوب على أمرها فإنها تلتزم صمت القبور، ولا تحرك ساكنا، تبارك احتلال فلسطين والفيتنام والعراق.. وتزكي الاعتداءَ على اليمن ... والصومال.. يكفي أن تتذكر، أيها القارئ اللبيب، كيف أن جهاز "المخابرات الأمريكية" مسؤول عمّا يفوق 90% من الانقلابات التي شهدها العالم.

ومع ذلك، فإن الجميل في بيت كريم العراقيّ، هو ربطه الوطن بالحرية ربطا تلازميا، فإذا هما وجهَا عملة واحدة، ولذلك يعتبر المغتربون أن الحرية ببلاد المهجر وطن، بما أن الوطن الجغرافيّ لم يعد غيرَ وطن السجون والزنازين، في أغلب الأحايين، حيث "يُزهر" الأنين، وتنقبض الشرايين.. وإذا ما تجاوزنا مفهوم "الرعايا" البئيس، إلى مفهوم "المواطنين" النفيس، فإن الوطن حينذاك يستوطن العينين، نحو ما نقرأ في عنوان رواية "حميدة نعنع": (الوطن في العينين). لا وطنَ ممكنٌ إلا حيث يُفلسُ الاستبداد، مصدر الاعتلال، منجم الإذلال، خمَيرة الاختلال، حليف الاحتلال..

أخيرا، كانت هذه الكلمات الثكلى مجرد أحاسيس عابرة فيها حاجة إلى تعميق وتجذير لا يتيحهما عمود الجريدة..

في هذا العدد نستضيف استاذ الاقتصاد العربي حنان الاقتصاد المناضل. فالأستاذ العربي حنان، الغني عن التعريف، حاصل على دكتوراه الدولة حول أزمة التصنيع بالعالم الثالث، محاولة ملامسة في إطار النظام الاقتصادي العالمي نوقشت في يونيو 1984، عمل بوزارة المالية من 1971 إلى أواخر 1975، إطار مالي ومستشار اقتصادي، التحق بجامعة محمد الخامس كمدرس بكلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية بالرباط. وعمل كأستاذ محاضر بمعاهد مغربية وأجنبية إلى حدود منتصف التسعينيات، كما اختير كرئيس شعبة بنفس الكلية من 1994 إلى 1997، وساهم بعدة ندوات وطنية ودولية وله عدة كتابات ومقالات وكتب ، حاوره مشكورا الرفيق الطاهر الدريدي

1 يعرف المغرب حاليا ارتفاعا للأسعار ترجع الدولة أسبابه إلى المعطيات الخارجية المرتبطة بانعكاسات الجائحة والتوتر الدولي القائم شرق أوروبا؛ ما هو رأيكم في هذا التفسير ؟

عرف المغرب موجات من ارتفاع الأسعار منذ الثمانينات من القرن الماضي، والخطاب السائد يربط ذلك بتوتر السوق العالمي أو بتوترات سياسية خارجية أو بحروب قد يكون أثرها الاقتصادي محدود زمنيا. لكن بالنسبة للجائحة فالأمر مغاير، فقد اشتعلت السوق الخارجية فعلا في ما يخص المنتوجات الصيدلية، أما باقي السلع فقد عرفت تناقصا في الطلب عليها (تناقصت تبعا لذلك حركة النقل الجوي والبحري والبري، وهو ما انعكس سلبا على المحروقات التي انخفض سعرها في السوق)؛ لذلك تناقص أيضا الطلب الإجمالي العالمي، الذي لا يمكن أن يؤدي منطقيا إلى ارتفاع مهول للأسعار.

يتميز العالم اليوم بتوترات جيوسياسية، الشيء الذي دفع العديد من الدول إلى الإنصات لظرفيات السوق العالمي عبر مجموعات اليقظة، استشرافا للتبعات الاقتصادية والمالية الناتجة عن هذه التوترات (على الميزان التجاري وحركة الرساميل) خلال أشهر أو بضع سنوات، حتى يتسنى استباقها والاستعداد لمواجهتها. كما أن نفس الاستشراف يهم التطورات الماكرو ـ مناخية حتى يتم الاستنباط، اعتمادا على التقارير الموجودة حول المناخ والتنوع الإحيائي (la biodiversité)، فرضيات قد تساعد على وضع إسقاطات مستقبلية (scenarii et projections) تهم الأمن الغذائي واستراتيجية إدارة الرأسمال الطبيعي بما فيه الاحتياط المائي.

2 يتميز الاقتصاد والمالية المغربيين بوضعيات احتكارية وتبعية لدوائر المال والأعمال الرأسمالية الدولية، لكن معرفة وتأكيد هذا الأمر يبدو أنه لا يفيد كثيرا في فهم تأثير التحولات التي تعرفها تقلبات الأسعار في السوق المغربية نرجو منكم أن تفيدوننا بتوضيحات حول مفهوم الأسعار وما تتعرض له من ارتفاع أو انخفاض؟

عادة يعرف السعر بالتوتر ما بين العرض والطلب، فكلما ازداد الطلب ارتفع السعر، وكلما تناقص أو ازداد العرض، انخفض السعر الذي ينتج عامة عن المنافسة وشفافية السوق، كما يمكن أن يكون معتمدا أو مفروضا من طرف الاحتكار؛ هذا بصفة عامة. لكن الواقع يبين أن الأسعار ليست حرة في جميع أسواق الاقتصاد الليبرالي المطلق.

ففي بعض الأحيان تتدخل السلطات العمومية لحماية أسعار بعض المنتوجات (خاصة المواد الغذائية والأساسية) أو تذهب إلى إحداث صندوق للمقاصة، حتى تتمكن من تخفيف وطأتها على كاهل الأسر الهشة.

لكن هناك بعض القطاعات التي يصعب أن تكون فيها المنافسة مطلقة، كأسعار توزيع الماء والكهرباء، وأسعار السلع المستوردة (واردات التجهيز والمواد النفطية) وقد يصعب التحكم فيها نظرا لدور الاحتكارات الخارجية.

إلا أنه في ما يخص الواقع بالنسبة للمغرب، إذا ما تناولنا المواد الغذائية مثلا، نجد أن هناك تدخلا للعديد من الوسطاء ما بين الفلاح والأسواق الحضرية، وبين هذه الأخيرة والمستهلك؛ وبالتالي فإن السعر لا يفيد الفلاح كما لا يفيد المستهلك، بقدر ما يستفيد منه السماسرة.

كذلك، بنية سعر النقل، حيث استغلال العربات (من وسائل نقل المسافرين والبضائع) يخضع للمأذونيات وليس للكفاءة أو للمهنية، وبالتالي فالسعر مفروض نوعا ما من طرف محتكري المأذونيات.

وفيما يتعلق أيضا بالمحروقات، وهي أساسية للنظام الإنتاجي (الفلاحة، الصناعة، الخدمات السياحية) وللمستهلك النهائي، فإن تركيبة سعر المشتقات تخضع لنظام ضريبي ثقيل من جهة، كما أن المخزون والتوزيع وثمن الكيلواط في الساعة يخضع لسوق داخلي احتكاري ينعدم فيه منطق المنافسة من جهة ثانية.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن سعر المحروقات يشمل، إضافة إلى ثمن المصدر، كلا من عمولة الوسطاء وكلفة التأمين والنقل قبل أن تضاف إليه ضرائب (منها ضريبة على المواد البترولية) عند دخولها إلى التراب الوطني؛ ولعل من المفيد أن نعلم أن سعر المصدر غالبا ما يكون تعاقديا (prix contractuel) لأن مقتضيات عقد البيع تضمن آلية تحديد الثمن الواجب أداؤه حين يرتفع السعر الآني (prix-spot Rotterdam) أو ينخفض بأكثر من 5% مثلا؛ وبالتالي فإن الارتفاع الأتوماتيكي لسعر المحروقات عند محطات التزويد تزامنا مع السعر الآني مسألة غير مفهومة منطقيا.

هناك قطاع آخر خاضع لتحكم أقلية من المنتجين وهو قطاع مواد البناء، مما يثقل تكاليف تجهيزات المقاولات، والتجهيزات التي تقوم بها السلطات العمومية، والسكن الأسري، مقابل ما تجنيه هذه الأقلية من أرباح؛ ونفس الشيء يسري على المنعشين العقاريين الكبار رغم أنهم يستفيدون من امتيازات جبائية، وهو ما ينعكس على جيب مقتني السكن ودافعي الضرائب.

وبعلاقة بالدوائر المالية، فهناك فجوة واسعة بين معدل الفائدة الدائن ومعدل الفائدة المدين (taux d'intérêt débiteur et taux d'intérêt créditeur) وعندما نتحدث عن سعر الفائدة، فالأمر يعني المستهلك والمستثمر وتشجيع المبادرات والمقاولات؛ وبالتالي لا يمكن أن نشجع هذه الأخيرة وأسعار الكيلواط والمنتوجات البترولية والاتصالات الهاتفية والإلكترونية ومعدل الفائدة مرتفعة قياسا بمثيلاتها في الاقتصادات المشابهة.

3 بناء على ما شرحتم؛ نرجو منكم تفسير بنيوية ارتفاع الأسعار؟

يلاحظ مما سبق أن مستوى الأسعار يحتوي، علاوة على الربح، تكاليف إنتاجية وهامش ريعي نظرا للاحتكار وتدخل سماسرة دون جدوى إنتاجية. فعند ارتفاع سعر لمنتوج وسيط ما، تتبعه موجات من الزيادات المتفاوتة لأسعار منتوجات فرعية أو بعدية؛ وهذا يستوجب إدراك وجود نسبة تكلفة هذا المنتوج في بنية تكلفة إنتاج بهذه القطاعات الفرعية أو البعدية.

كذلك، يجب أن لا نغفل دور الضرائب غير المباشرة ومسؤوليتها عن هذا التضخم، الذي تعاني منه المحروقات والمواد الغذائية المصنعة ومواد وسائل النظافة...، مما يثقل كاهل الأسر.

4 هل هناك من تفسير لهذه الحالة الاحتكارية الشاذة ولديمومتها ؟

إجمالا نجد أن أكثر أسواق الاستهلاك الوسيط أو النهائي تعرف تحكما ممارسا من طرف سماسرة ووسطاء ومحتكرين؛ ويكون ذلك أفقيا حينما يكون قدر معاملات البعض منهم يفوق 40% من مبيعات السوق، وقد يكون عموديا في فرع إنتاجي. ويساعد هذا على تثبيت بيئة متسمة بارتفاع متواصل ومسترسل للأثمان دون أمل في تراجعها، اللهم في حالات نادرة، أي بيئة تضمن ديمومة الاحتكارات والوسطاء الريعيين بدون جدوى إنتاجية.

أكثر من ذلك؛ فهم يدبرون ديمومة التواطؤ ويعقدون اتفاقات سرية أو علنية للتواطؤ بوسائل مختلفة تكرس استمرارية الحالة الاحتكارية الشاذة؛ ويمكن الوقوف على هذا الأمر من خلال الأمثلة. فكما يعرف الجميع هناك ما يسمى بدورات الأسعار، بمعنى أنها قابلة للارتفاع وكذا للانخفاض، حسب منطق اقتصاد السوق، لكننا نجد هذا الارتفاع بنيويا بالمغرب، خلافا للاقتصادات المماثلة، وسلوك الفاعلين الاقتصاديين يؤدي إلى ارتفاع متواصل للأسعار؛ بحيث عندما تتم الزيادة في سعر سلعة معينة، تتم مباشرة الزيادة في أسعار مدخلاتها من سلع أخرى بشكل متفاوت، مما يؤدي إلى تضخم الأسعار.

هناك مثال ارتفاع سعر المحروقات في المغرب بعد حرب الخليج سنة 1991؛ انتهت الحرب وتراجع السعر العالمي للبترول وبقيت أسعار المحروقات مرتفعة كأن الحرب لم تضع أوزارها لمدة أكثر من عقدين ونصف؛ ومن ثمة يمكن الجزم ان هناك غياب تام في المغرب لدورات الظرفيات (les cycles de conjonctures) فضلا عن عدم تطبيق آلية السلم المتحرك للأثمان والأجور.

5 يطرح هذا الارتفاع في الأسعار تخوفات كبيرة وجدية، نظرا لآثاره على القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة الفئات الكادحة وفئات واسعة من الطبقة الوسطى.

ما هي العواقب الاقتصادية والاجتماعية لهكذا ارتفاع على هذه الفئات، خاصة أن الوضع لا يسمح بكثير من التفاؤل، بقدر ما لا تلوح أية بوادر أو مؤشرات إيجابية في الأفق ؟

يستخلص مما سبق أن هذه الزيادات في الأسعار التي تضرب القدرة الشرائية التي تتآكل بشكل متواصل مقابل تراكم فاحش للريع بمختلف أنواعه ومصادره (بما فيه ريع التبعية الاقتصادية) والذي يشكل كابوسا لأمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسرطانا اجتماعيا؛ وينتج عنها انكماش في السوق الوطني يترتب عنه تراجع في المعاملات الاقتصادية، مما يضعف اجتذاب المستثمرين وخلق فرص شغل منتجة، علما أن هذه الجاذبية ضعيفة أصلا، نظرا لافتقار المغرب لما يسمى ب"الجواهر" التي من شأنها اجتذاب رؤوس الأموال (البنيات التحتية الأساسية، مستوى رفيع من التكوين، وجود استثمارات في مجال البحث-التطوير (recherche développement) والإبداع، المنافسة والاستقرار القانوني والمؤسساتي).

وبما أن هناك تقلص في السوق الداخلي، فإن ما يجتذب الاستثمارات التي توجه سلعها للسوق الخارجية (نموذج تركيب السيارات) هي الأجور المنخفضة وشروط استغلال اليد العاملة المشابهة لأوضاع القهر التي عرفها القرن 19 في

يتبع ص 16

حوار اجتماعي بخلفيات الابتزاز وفرض سلم اجتماعي وهذه هي أهم المحاذير

إدريس عدة

بعد أزيد من ثلاث سنوات من التوقف على حساب انتظارات ومطالب ومعناة الطبقة العاملة وعموم الأجراء، انطلقت يوم الخميس 24 فبراير الماضي جولة جديدة للحوار الاجتماعي؛ جولة يخيم عليها من جهة خطاب حكومي مكرور حول الأزمة ومن جهة أخرى سخط شعبي وعمالي عارم بسبب جمود وهزالة الأجور والمعاشات وتفشي العطالة والتسريحات الجماعية أمام الارتفاع الصاروخي لأسعار السلع والخدمات ما نتج عنه انهيار القدرة الشرائية للطبقة العاملة والكادحين وحتى الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة.

في هذا المناخ المشحون يبدو ان الحكومة عازمة مرة اخرى على اطلاقة وتمطيط جولة حوار لامتصاص الغضب والسعي لانتزاع سلم اجتماعي صريح او حتى ضمني من القيادات النقابية ليقينها من تردد وتواطؤ هذه القيادات الواضح في الخرجات الاعلامية لبعضها.

هكذا وفي ظل ميزان القوى المختلة لصالح المخزن يكون الحوار الاجتماعية مرة اخرى فرصة ستعمل الدولة والباطرونا على استغلالها لابتزاز الطبقة العاملة بدفع القيادات النقابية للتنازل في قضايا مصيرية تهم الحق في الاضراب والتنظيم النقابي المستقل للعمال وفيما يتصل ببعض الحقوق المحدودة التي يضمنها قانون الشغل للعمال، كما ستسعى الدولة لتمرير مخططها في ما تسميه اصلاحا إداريا وهو في حقيقة الامر مخطط تصفوي للوظيفة العمومية ولمكتسبات الموظف العمومي بضرب استقرار الشغل عبر التشغيل بالعقدة وتخفيض ايقاع الترقيات وتجميد الأجور وبمزيد من تقليص عدد الموظفين لمضاعفة الاعباء الموظفين البقين في الخدمة ومزيد من تضرب مكتسبات الموظفين بالزيادة في سن التقاعد وفي الاقتطاعات وتقليص المعاشات، هذا بالإضافة الى مخطط اعادة هيكلة وادماج وخوصصة وحذف عدد من المؤسسات العمومية بداعي تجويد الحكامة وترشيد النفقات والتحكم في مديونية هذه المؤسسات وهو المخطط الذي سيستهدف الالاف من المستخدمين بعد تفويض المهام التقنيةالتي تنجها هذه المؤسسات للراس مال الاجنبي ومحلي.

ان العرض الحكومي المرتقب في هذا الحوار الاجتماعي كرد على مذكرات النقابات الثلاثة الاكثر تمثيلية سيظل في جميع الاحوال محكوما بالتوازنات المالية الهشة للدولة وبسياق الحوار نفسه وهو السياق الذي لا يخدم الحركة النقابية لخلوه من أي معركة مركزية موحدة سباقة على هذا الاحوار او تلويح بها في الافق،لرد الاعتبار للنقابة وللشغيلة .بل الوضع على خلاف ذلك موسوم بالتشتت والتنافر النقابي وجمود الجبهة النقابية امام هجوم الدولة والباطونا المحموم على الحقوق الشغلية والحريات لنقابية وتجميد شبه كلي للحوارات القطاعية ،وهو الوضع الذي جعل الحكومة تستقبل النقابات هذه المرة منفردة كل على حدا ،مما سيزيد من ضعفالمفاوض النقابي وهو ما يحملنا على الاعتقاد بأن مطالب الطبقة العامة فيكف عفريت مرة اخرى،على الرغم من انها مطالب مؤجلة منذ سنوات بل منها ما كان موضوع الاتفاقات سابقة وقعتها القيادات النقابية مع ممثلي الباطرونا والحكومة دون ان ترى هذه الاتفاقات النور،وذكر هنا ما تم الاتفاق عليه سنة 2019 بخصوص مأسسة الحوار وتمكين عدد من فئات الموظفين من درجة جديدة في نهاية مسار ترقيتهموما طالب اخرى تم انتزاعها في 26 ابريل 2011 ونذكر هنا اساسا مماثل الحد الادنى للأجور الفلاحي مع نظيره في الصناعة والخدمات وهي المماثلة التي كان من المفترض ان تتحقق بعد ثلاث سنوات على توقيع الاتفاق المذكرة والتوقيع على اتفاقية منظمة العمل الدولية 87 والغاء الفصل المشؤوم 288من القانون الجنائي .ناهيك عن مطالب ملحة اخرى لازالت عالقة تهم فرض التشغيل القار كقاعدة تضمنها مدونة الشغل ،اضحت في الواقع مقلوبة بسبب فرض الهشاشة على الطبقة العاملة لدفعها بعد ذلك للتفريط في مطالبتها بحسين الدخلوظروف العمل والحماية الاجتماعية والصحية وضمان تقاعد كريم اظف الى ذلك انفراد الحكومات المتعاقبة بوضع ما تسميها الدولة سياسة التشغيل ضدا حتى على مقتضيات مدونة الشغل التي تقر بدور المجلس الثلاثي الاطراف المكون من الحكومة والباطرونا والنقابات في وضع ومراقبة سياسات التشغيل واجراء الدراسات الضرورية لابداء ملاحظاته في تطورات عالم الشغل في اطار الحرص على ضمان الشغل اللائق وانهاء السمسرة في اليد العاملة.

ان سياق الحوار الاجتماعي ومقدماته تجعل قلق الطبقة العاملة على مصيرها مبررا، وتضع على كاهل المفاوضين عن الجانب النقابي مسؤولية جسيمة في فرض مطالبها وانتظاراتها على طاولة الحوار وتوحيد رؤيتهم وتنسيق مواقفهم في مواجهة وحدة الطرف الحكومي المعبر عن مصالح الباطرونا،ويجعنا نحدر من انزلاق الحوار الاجتماعي الى مناسبة جديدة لتكريس خيبة العمال والعاملات وعموم الاجراء وتقوية احباطهم من الحركة النقابية ومن أدائها قياداتها الموسوم بالضعف الشديد وفي مقابل دلك يمكن ان تشكل هذه الجولة من الحوار التي ينتظر ان تنطلق فعليا في الاسبوع الجاري، اذا ما تم تدبيرها بشكل وحدوي بين الاتحاد المغربي للشغل والكفدرالية الديمقراطية للغشل وبانحياز صارم لمصلحة الطبقة لعاملة اذا ما تحقق ذلك يمكن ان يشك هذا الحوار انعطافة ايجابية في اتجاه تعزيز ارتباط الطبقة العاملة بأدواتها النقابية مما يقوي هذه النقابات لتلعب دورها الاصيل في تأطير النضال الاقتصادي للطبقة العاملة.

تتمة الحوار

أوروبا وأمريكا؛ وهذه الاستثمارات لا يهمها السوق الداخلي، كما لا تهمها قيمة الأجور ولا تحسين ظروف العمل ولا تكوين أطر ومهارات محلية.

ومقارنة مع تسعينات القرن الماضي والعشرية الأولى من القرن الحالي، فإن أوضاع الفئات الاجتماعية الوسطى، وهي قاطرة الطلب الداخلي، عرفت تدهورا ملحوظا؛ وأصبحت البنية الاجتماعية المغربية في غالبيتها هشة؛ وقد كشفت جائحة كوفيد 19 هول هذه الهشاشة وإقصاء العديد من الفئات الاجتماعية عن دائرة الإنتاج؛ وهذه الظاهرة الاجتماعية مخيفة للمستثمرين، أجانب كانوا أو محليين؛ وإذا أضفنا إلى ذلك التراجع في التعليم والنقص الحاصل في الكفاءة والبحث العلمي والتكنولوجي والنقص في استيعاب التكنولوجيات واستيرادها، يتبين مدى انغماس الاقتصاد الوطني في دائرة مفرغة.

6 أمام هذا الوضع، وفي ظل التحرير المتواصل للأسعار؛ ما هو الدور المنوط بالسلطات العمومية ؟

من اختصاص السلطات العمومية العمل على تخفيف وطأة الارتفاع الجنوني للأسعار، حتى تحافظ شيئا ما على القدرة الشرائية للسواد الأعظم من الأسر؛ مما يستوجب تفعيل النصوص القانونية والتنظيمية والآليات العملياتية لأجل ذلك، وهو ما كان معمول به، إلى حد ما، خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي؛ وهو ما يستوجب أن تتزود هذه السلطات ببنية تكلفة المدخلات (inputs) لكل منتوج (عن طريق فدراليات مهنية وخبراء) حتى تضمن شفافية مدى انعكاس بعض الزيادات على أسعار بضائع تدخل في استهلاكها الوسيط (consommation intermédiaire).

وفي ما يخص تحرير الأسعار، فنجاعته مرتبط بالمنافسة والتنافسية، غير أن النظام الإنتاجي ببلادنا تهيمن عليه السلوكات الاحتكارية والريعية (aversion envers le risque)؛ لذلك كان على التحرير أن يكون تدريجيا حسب نسبة المنافسة للقطاعات الإنتاجية.

من وحي الأحداث

الحرب في أوكرانيا من زاوية أخرى

التيتي الحبيب

لو لم تتوفر الرأسمالية على بضاعة ما لسارعت إلى إنتاجها. في السنتين الأخيرتين عاشت المنظومة الرأسمالية اخطر لحظاتها مع جائحة كورونا كوفيد 19 التي عرت على حقيقة هذه المنظومة الاقتصادية والاجتماعية السياسية. لقد فشلت في توفير ابسط وسائل مواجهة الوباء من كمامات وأسرة طبية وأجهزة التنفس... هل ستنسى البشرية أن مثلا وتلبي الصناعة الرأسمالية تخلفت عن أن تنتج الكمامات وعن أن تلبي الحاجيات الهائلة من هذه الوسيلة البدائية للوقاية من العدوى؟ الم تمارس الدول الكبرى من جديد القرصنة وسرقة الكميات المعبأة في مخازن المطارات في انتظار شحنها لاصحابها فاذا بالقوى العسكرية والطائرات المسخرة تستولي على تلك الكميات وتشحنها لوجهات اخرى غير الوجهات ذات الحق من منظور قوانين التجارة الدولية والقانون المنظم لها؟ رجعت الامبريالية الى اصلها العدواني المكشوف وطوحب بأقنعة حقوق الإنسان وقوانين المنتظم الدولي.

خلال الشهور الأولى من اندلاع الجائحة عاشت شعوب البلدان الامبريالية، لحظات لن تنمحي من ذاكرتها، لما تخرج من تاثير الجائحة فان هذه الشعوب ستطالب بالحساب.

ان الطبقات المهيمنة واجهزة دولتها تعلم بانها ستتعرض الى حتمية كشف الحساب عن كل الجرائم المرتكبة وعن مسؤولية هذر الاف الارواح ابان الجائحة ولانها تخاف مثل هذه المواجهة فكيف خططت للخروج منها ؟

ما يقع اليوم من حرب على أوكرانيا هو جزء لا يتجزأ من الجواب. شكلت الحروب منفذا رحبا للدول الامبريالية ساعدها على تحقيق امرين اثنين الاول تحقيق وحشد الاجماع الوطني وراء شعاراتها لمواجهة العدو الخارجي. ساعد ذلك على عزل المعارضة والتنكيل بها واضعاف القوى الحزبية والمجتمعية وبالتالي إعطاء نفس جديد للمشروع الامبريالي العدواني والهدف الثاني وهو اساسي في منطق وبنية نمط الانتاج الراسمالي وهو اعتماد الصناعات الحربية وتوابعها من اجل إنعاش الدورة الصناعية واعادة ترتيب العجلة الاقتصادية والصناعية من خلال حاجيات الحرب وسوقها.

هكذا يجب علينا فهم هذه الاصطفافات حول الحرب في اوكرانيا. انها مناسبة ضخ دماء الشوفينية والنزعة العدوانية بين الشعوب حتى يتسنى لامراء الحرب الانقضاض على القوى الثورية عبر العالم ومن جهة اخرى الهاء الشعوب المكتوية باثار جائحة كوفيد وتعطيل كشف الحساب او التقليل من اهمية الجرائم ودفنها تحت انقاض حرب عالمية غير معلنة تجري احداثها على ارض اوكرانيا ويؤدي ثمنها الشعب الاوكراني وشقيقه الشعب الروسي خدمة لمصالح قوى يهمها نفوذها ومغانمها المباشرة والغير مباشرة. ان النضال من اجل وقف الحرب هو نضال من اجل السماح لشعوب المنطقة وفي العالم لكي تحاسب المنظومة الامبريالية وانظمتها عن مخلفات كوفيد وعن كون هذه المنظومة لا تصلح الا لمزبلة التاريخ. ان هذه الحرب هي هدية يمنحها المستبدون لانفسهم لتعطيل سير التاريخ نحو القضاء على الراسمالية وبناء الاشتراكية مستقبل البشرية.